



في رباب أهل البيت عليهم السلام

(١٦)

الإمامة والنص



اسم الكتاب: الإمامة والنص

المؤلف: السيد عبدالرحيم الموسوي - لجنة البحوث

الموضوع: كلام

الناشر: مركز الطباعة والنشر للمجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

الطبعة الاولى: ١٤٢٢ هـ

الطبعة الثانية: ١٤٢٥ هـ

المطبعة: ليلى

الكمية: ١٠٠٠٠

ISBN: 964-8686-56-4

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

www.ahl-ul-bait.org

كلمة المجمع

إنّ تراث أهل البيت عليهم السلام الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعتبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربي النفوس المستعدة للاعتراف من هذا المعين، وتقدم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحتدين لخطى أهل البيت عليهم السلام الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام - منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه - للدفاع عن حريم الرسالة وحقائقها التي ضبب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى

أهل البيت عليهم السلام وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر. إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام في هذا المضمار فريدة في نوعها؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم الى العقل والبرهان ويتجنب الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة. وقد جاءت محاولة المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام لتقدم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنية في باب الحوار والسؤال والرد على الشبهات - التي أثيرت في عصور سابقة أو تثار اليوم ولا سيّما بدعم من بعض الدوائر الحاكمة على الإسلام والمسلمين من خلال شبكات الانترنت وغيرها - متجنّبة الإثارات المذمومة وحريصة على استثارة العقول المفكرة والنفوس الطالبة للحق، لتفتح على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر يتكامل فيه العقول ويتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ولابدّ أن نشير الى أن هذه المجموعة من البحوث قد أعدت في لجنة خاصة من مجموعة من الأفاضل . ونتقدم بالشكر الجزيل لكل هؤلاء ولأصحاب الفضل والتحقيق لمراجعة كلّ منهم جملة من هذه البحوث وابداء ملاحظاتهم القيّمة عنها.

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحقّ ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

المعاونية الثقافية

الإمامة والنص

خلق الله الإنسان بطبيعة وتصميم وقابلية تؤهله لأن يؤدي دور الخلافة الإلهية في الأرض ولا يمكن لأي مخلوق آخر أن يقوم بهذا الدور حتى الملائكة لأنها قد أمرت بالسجود له، والى جانب ذلك يمتلك الإنسان بعداً يحول دون رقيه وتطوره وكماله.

وهذا الإنسان بطاقاته السامية من جهة، ونزوعه نحو الانحطاط من جهة أخرى، يكشف عن كونه المخلوق الوحيد الذي يمتلك الإرادة والحرية في أن يختار الفعل الأقوى والخطوة المناسبة لبناء حياته الرغيدة.

ولمّا أُعطي هذا الإنسان تلك القابلية التي منحتة الحركة في مساحات وأبعاد أوسع بحيث تخترق المحسوس وتكشف أيضاً بأن لوجوده هدفاً قد خطته يد القدرة، فلم يخلق عبثاً ولم يترك هماً كما نصّ على ذلك الذكر الحكيم، حيث قال: ﴿أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وانكم إنا لا ترجعون﴾^(١).

(١) المؤمنون: ١١٥.

وليس الإنسان وحده هو يتحرك في هذا الوجود ضمن هدف ومخطط مدروس، بل تشاركه المخلوقات الأخرى في هذه الجهة أيضاً، حتى صرح النص القرآني بأنه: ﴿وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعيين﴾^(١).

فإذا ثبت أن الخلق كله يسير بحكمة وتديبير بما فيه الإنسان والكل سائر نحو هدف منشود وأن لكل شيء هداه فما هو يا ترى بالتحديد الهدف الذي خلق من أجله الإنسان؟

يحدد القرآن الكريم الغاية التي خلق الإنسان من أجلها بقوله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾^(٢).
فهنا نلاحظ أداة الحصر (إلا) التي تعني أنه ليس لله غرض ولا هدف من خلق الإنسان إلا العبادة. واللام في (يعبدون) لام التعليل، فالإنسان مخلوق لعة العبادة ليس إلا. فإذا كانت الغاية من خلق الإنسان محصورة في العبادة لا غير فما هي العبادة؟ وما هي حقيقتها؟

فإذا كان الهدف والغاية النهائية من خلق الإنسان هو القرب من الله وعبوديته التي يتكامل بها الإنسان فما هو المحفز والدافع الذي يضمن للإنسان وصوله لغايته وكماله؟

(١) الدخان: ٣٨.

(٢) الذاريات: ٥٦.

إنّ الإنسان بطبيعته وفطرته يدرك حاجاته التي عن طريقها يستطيع أن يسدّ النقص الحاصل في محتواه، كما أنه يدرك حاجته الى الوسائل التي توصله الى كماله فيسعى لطلبها، ولكنه كيف يهتدي الى كماله؟

من هنا نجد الحكمة الإلهية اقتضت أن تضع بين يدي هذا الإنسان تلك الوسائل والمصايق التي يحصل بواسطتها على المعارف والقيم والتربية التي تأخذ بيده نحو الكمال. ولما كانت مدركات البشر وحدها عاجزة عن أن تأخذ هذا الإنسان وتهديه الى سواء السبيل، حتى لو تعاضد مع أخيه الإنسان لأن أقصى ما يمتلكه البشر هو التعاون بحدود مجالي العقل والحس، وهذان المجالان غير كافيين لإدراك الحقائق الموجبة للكمال.

من هنا امتدت يد الغيب لتسدّد حاجة الإنسان هذه وهي أهم الحاجات، فكان الإنسان الأول نبياً مبعوثاً من الله الهادي الى سواء السبيل.

ومهمة الأنبياء مع الناس هي تبيان المعارف والقيم والحقائق الموصلة الى الكمال والتربية الصحيحة عليها.

وتقوم النبوة بإيضاح المعلومات التي يمكن للبشر أن يدركها وهو بحاجة إليها، إلا أنه قد لا يتوصل إلى حقيقتها بفعل التربية الفاسدة، أو أن هذه المعلومات تحتاج إلى تجارب طويلة لكي يكتشفها الإنسان مثل السنن الإلهية التي من شأنها أن تفتك بحياة الإنسان، أو السنن الإلهية التي فيما لو اختارها الإنسان سوف تؤدي إلى سعادته وكماله، لكنه ينصرف عنها بفعل نزوعه نحو الماديات.

فبرز هنا دور النبي ليذكر وينذر، قال تعالى: ﴿فذكر إتما أنت مذكر﴾^(١).

كما يتجلى دور النبي أيضاً وضرورة وجوده باعتباره يمثل القدوة في العمل الصالح، لأنه الإنسان الكامل في سلوكه وأخلاقه وتضحياته، وهذا ما يسمى بدور التزكية، قال تعالى: ﴿ويزكّهم ويُعلّمهم الكتاب والحكمة...﴾^(٢).

فإذا كان الهدف من خلق الإنسان هو العبودية المطلقة له سبحانه، والإنسان بطبيعته مجبول على التعلق بالوسيلة التي

(١) الغاشية : ٢١.

(٢) الجمعة: ٢.

تكفل له الوصول الى الكمال لأنه يجنح الى الكمال وحببه بشكل فطري، ودور النبوة هو إيضاح معالم الطريق وتبيان المعارف الحقة التي تؤدي به الى الكمال، فما هو الداعي لامتداد الرسالة من خلال الإمامة التي تشترط فيها الشيعة النص والعلم الموهوب من الله والعصمة ؟

الإجابة على هذا السؤال وغيره من التساؤلات تدعونا الى أن نتساءل، ماهي الإمامة في المنظور الإلهي ؟ وماهي مهمتها؟

وبعد أن يتحرر محل النزاع، يمكن أن نجيب على الإشكالات التي ترد الى الذهن حول الإمامة وشروطها من العلم والعصمة وغيرها من الشروط اللازمة في الإمام.

نقطة الخلاف عند تناول الإمامة في المدرستين

الإمامة والخلافة في المدرسة السنّية اتجهت نحو محور واحد تركّز في أن الإمام والخليفة بعد الرسول ﷺ يعني هو القائد والزعيم السياسي الذي يتولّى إدارة شؤون النظام الإسلامي بعد وفاة النبي ﷺ.

وعلى هذا الأساس لا ترى هذه المدرسة داعياً لأن يكون هذا القائد بنص وتعيين من قبل الله وبيان الرسول ﷺ بل الأمر متروك للأمة حيث تنصب من تختاره وتجده أهلاً للقيام بهذه المهمة، لأن دور الإمام والخليفة في نظر هذه المدرسة لا يتعدى مهمة القيادة السياسية وزعامة الأمة في هذه الحدود، فمن المنطقي أن تكون الطريقة لنصب الخليفة إما وفق نظرية الشورى، أو أهل الحل والعقد أو بالوراثة.

بقي أن نعرف ماهي الشروط التي لا بد من توفرها في هذا الشخص المرشح للخلافة السياسية بعد الرسول ﷺ؟ إن الشروط التي لا بد أن تتوفر في الخليفة المنتخب يمكن التوصل إليها انطلاقاً من نفس الرؤية التي ترى الإمامة والخلافة بعد الرسول زعامة وقيادة سياسية فحسب، وعليه فيكفي أن تتوفر العدالة في هذا الإنسان من الناحية السلوكية بالمعنى المتداول مع شرط العلمية المتعارفة، ولا يشترط فيه العصمة والعلم الممنوح، فيكفي إذاً أن تتوفر فيه قدرة ترفعه الى مستوى أداء المسؤوليات في النظام الإسلامي.

ومحصل رأي المدرسة السنّية في الإمامة والخلافة هو أنها لا تعدى كونها قيادة سياسية، وأن شرعية التصدي لها يتم عن طريق الانتخاب والشورى، أو الاستيلاء بالقوة أو الوراثة أو الوصية، كما هو واضح من تطبيقاتها العملية المضطربة بعد الرسول ﷺ - وشرطها العدالة والعلم بالمعنى المتعارف.

ولهذا ذهب البعض يتساءل عن ضرورة وجود إمام غائب، أو ضرورة أن يكون معصوماً، أو ضرورة تعيينه بنص الرسول ﷺ.

أما المدرسة الشيعية فقد اتجهت في تقويم الإمامة والخلافة بعد الرسول ﷺ إلى أنها مهمة إلهية كمهمة الرسول ومستمرة حتى نهاية الأرض، فاشتطت العصمة فيها حتى قبل البلوغ، بالإضافة للعلم غير المكتسب، والنص الذي يمثل القيمة الشرعية للإمام.

ولهذا كانت المدرسة السنّية لا ترى لهذه الشروط - التي لا بد من توفرها في الإمام والخليفة - معنى، لا تنسجم مع المسؤولية التي يتكفل بأدائها الخليفة، فالشروط هنا أوسع وأضخم من مهمة الزعامة السياسية.

هذه هي العقدة ونقطة الخلاف التي تفسر لنا الاضطراب في فهم الإمامة والتشكيك في مسألة العصمة، أو المسوّغ لضرورة النص.

وهذا الفهم دفع بالبعض الى أن يحقق في جذور نظرية النص لينتهي بالنتيجة الى عدم وجود واقع تاريخي في حياة الأئمة لها.

إنّ هذه الآثارات حول مفهوم الإمامة والخلافة ونظرية النص والتشكيكات التي تحوم حولها ناشئة من الفهم السني للإمامة.

لكن الصحيح أن الإمامة في ضوء الكتاب والسنة تتعدى هذا الفهم، ولها بُعدٌ يختلف جوهرياً عن الفهم السطحي للإمامة الإلهية بعد النبوة.

فمدرسة أهل البيت عليهم السلام تعتقد بأنّ للأئمة الاثني عشر أدواراً أخرى تستلزم شروطاً أشد وأدق مما هي عليه شروط القيادة السياسية^(١).

(١) راجع: بحث حول الإمامة للسيد كمال الحيدري.

العلاقة بين العصمة والنص

إذا كان دور الإمام هو المرجعية الدينية، وأن مهمته التشريعية تمتد إلى أبعاد مختلفة في العقائد والأحكام والأخلاق والقيادة، وجبت طاعته ووجب إتباعه والأخذ منه ولهذا تكون أقوال الإمام المعصوم وأفعاله وتقريراته حجة شرعية منجزة ومعدرة كحجية الرسول ﷺ.

وهذا الدور الإلهي الخطير يستلزم عدة أمور، منها: أن يكون معصوماً كعصمة الرسول وضرورتها في شخصه في التلقي والتبليغ والسلوك، ويتضح من هذا أن العصمة بهذا المعنى ليست شرطاً لمهمة القيادة السياسية فقط.

ومهمة الإمامة تستوجب أن يكون الإمام عالماً بما يحتاج إليه الناس في أمور معاشهم ومعادهم، ولا بد أن يكون أفضل من على وجه الأرض في زمانه كي يتأتى له أداء مسؤوليته.

والشيعة تعتقد بأن الرسول ليس له دور مستقل في تعيين الخليفة بل يتم نصبه والنص عليه بأمر من الله، لأن الغاية من الإمامة وملاكها الإلهي مرتبط بموضوع ختم النبوة واستمرار الهداية الربانية على طول الخط.

والحكمة من ختم النبوة مرتبطة بتعيين الإمام المعصوم، والإمام هو الذي سيتكفل بتوفير المصالح الضرورية للأمة الإسلامية بعد الرسول ﷺ.

إذاً فالإمامة قيمتها عقائدية لا كحكم فقهي فرعي، وهذه النكتة هي التي تجعل شروط الإمامة بهذه الضخامة والسعة، وأنها تتجاوز شروط القيادة السياسية.

فإذا كانت مهمة الإمامة تتسع لمهمة أكبر من القيادة السياسية وقد استلزمت تلك الشروط فهذا يستدعي أن يكون التعامل معها والتصديق بها كأصل في الدين انطلاقاً من ضخامة رسالتها.

قال الشهيد الثاني في رسائله: الأصل الرابع التصديق بإمامة الأئمة الاثني عشر (صلوات الله عليهم أجمعين)، وهذا الأصل اعتبرته في تحقق الإيمان الطائفة المحقة الإمامية، حتى أنه من ضروريات مذهبهم، دون غيرهم من المخالفين، فإنه عندهم من الفروع^(١).

(١) العقائد الإسلامية ١: ٢٨٢ مركز المصطفى، نقلاً عن رسائل الشهيد الثاني ٢: ١٤٥.

لذا نجد أن أمر تشخيص الإمام وتعيينه خارج حدود
 صلاحيات البشر وقابلياتهم، ويعجز الانتخاب والترشيح أن
 يشخص العصمة ومن الذي يمتلكها ويعجز الانتخاب أيضاً
 في أن يتوصل الى الشخص الذي يمتلك العلم الحضورى
 الموهوب وغيرها من القابليات والاستعدادات التي يمتلكها
 الأئمة عليهم السلام.

فعدم كون اختيار الإمام من طريق البشر شبيه بأمر النبوة
 التي يختارها الله ويكشف عن اختياره لها بالوحي والنص.
 إن الفرق بين النبي والإمام، هو أن الله يُعرّف النبي
 بالمعجزة والوحي، والإمام بالمعجزة والنص.

قال الشريف المرتضى في رسائله في باب ما يجب
 اعتقاده في النبوة: متى علم الله سبحانه أن لنا في بعض الأفعال
 مصالح وأطافاً، أو فيها ما هو مفسدة في الدين، والعقل لا يدل
 عليها، وجب بعثة الرسول لتعريفه، ولا سبيل الى تصديقه إلا
 بالمعجزة. وصفة المعجز أن يكون خارقاً للعادة، ومطابقاً
 لدعوى الرسول ومتعلقاً بها وأن يكون متعذراً في جنسه أو
 صفته المخصوصة على الخلق، ويكون من فعله تعالى أو

جارياً مجرى فعله تعالى، وإذا وقع موقع التصديق فلا بد من دلالة على المصدق وإلا كان قبيحاً.

وما جاء عنه في باب ما يجب إعتقاده في الإمامة وما يتصل به أوجب في الإمام عصمته، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحاجة إليه فيه، وهذا يتناهى في الرؤساء والانتهاى الى رئيس معصوم، وواجب أن يكون أفضل من رعيته وأعلم، لقبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه، في العقول. فإذا وجبت عصمته وجب النص من الله تعالى عليه وبطل اختيار الإمامة، لأن العصمة لا طريق للأنام الى العلم بمن هو عليها^(١).

من هنا نجد أن النص هو أحد أركان الإمامة وفق المنظور الشيعي الذي يكشف بدوره عن تلك الخفايا المعنوية والقابليات الإلهية المودعة عند الإمام، ومن ثم نجد أن النص يفضي الى تشخيص الخليفة الذي يلي رسول الله ﷺ في مهمته الإلهية وضرورة امتدادها.

(١) العقائد الاسلامية ١: ٢٨١، مركز المصطفى، رسائل الشريف المرتضى

نظرية النصّ ومبدأ الشورى

فإذا كان المنظور الإسلامي للخلافة بعد رسول الله ﷺ يلتزم نظرية النصّ التي ترى الخلافة بعد الرسول تتسع لأكثر من القيادة السياسية. فإذا ما هو الموقف الإسلامي من مبدأ الشورى الذي التزمه البعض كنظرية للحكم قبال نظرية النصّ، وما علاقة الشورى وقراراتها بالإمامة المنصوص عليها؟

ستتبع هذه المسألة من الناحية التاريخية أولاً، ثم تتعرض الى ضرورة النصّ على الخليفة من النبي ﷺ ثانياً، وبعد ذلك نتناول القيمة الشرعية لقرارات الشورى وعلاقتها بالولاية المنصوص عليها ثالثاً، لننتهي بالنتيجة الى أن الشورى لم تكن نظرية للحكم الإسلامي، وإنما هو مجرد مبدأ ذا قيمة توجيهية يغني القرارات الإسلامية في المجالات الحياتية وغيرها، بالوقت نفسه لا تكون تلك القرارات ملزمة للإمام المعصوم. وأنّ الشورى المصاغة في التراث الإسلامي غير الإمامي ماهي إلا نظرية تبرر الواقع وتحاول أن تضيف الشرعية عليه، ويمكن القول بأنّها نظرية تبرير لا نظرية تشريع .

أولاً: الناحية التاريخية

من الثابت أن الإسلام لم يترك الأمة هملاً بلا نظرية للحكم انطلاقاً من أن أمر الدين والدنيا لا يتم إلا بوجود حاكم على رأس الأمة يرشدها ويقودها لما فيه صلاحها في حياتها ومعادها.

وعلى هذا الأساس قالوا: إن الإسلام ترك للأمة أن تختار لنفسها طريقة الحكم وما تراه الأصلح لحفظ نظامها وحفظ الشريعة، فعندئذٍ لا يُعد إهمالاً.

ولهذا برز اتجاه في التاريخ الإسلامي يُسند أمر الحكم بالكامل إلى الواقع التاريخي للأمة في عصر الصحابة.

وهذه المسألة الكبرى في نظام الدين كيف نجد لها حلاً حين يغفلها التشريع بمصدره القرآن والسنة، ويفوض أمرها للأمة، من هنا نسأل: هل هناك قاعدة ثابتة تستند إليها الأمة في تعيين الخليفة؟ وما مدى شرعية هذه القاعدة؟
والجواب: قالوا هناك ثلاث وجوه في تعيين الخليفة:

الوجه الأول: اختيار أهل الحل والعقد ويطلق عليه (نظام

الشورى).

لكن نظام الشورى هذا لم يتخذ شكلاً واحداً عند الصحابة، لذا فقد فصلوا فيه تبعاً لذلك الاختلاف، فقالوا الشورى على شكلين:

أ- نظام الشورى ابتداءً كما حدث في بيعة أبي بكر وعلي بن أبي طالب.

ب - نظام الشورى بين عدد يعيّنهم الخليفة السابق، كما صنع عمر .

الوجه الثاني، العهد: وهو أن ينصّ الخليفة قبل موته على من يخلفه. وقد اتّخذ هذا العهد أشكالاً ثلاثة:

أ- أن يعهد الخليفة الى واحد، كما صنع أبو بكر في عهده الى عمر.

ب - أن يعهد الى جماعة يكون الخليفة واحداً منهم، كما صنع عمر في عهده الى ستة نفر ينتخبون الخليفة القادم من بينهم.

ج - أن يعهد الى اثنين فأكثر ويرتب الخلافة فيهم بأن يقول: الخليفة من بعدي فلان، فإذا مات فالخليفة من بعده فلان، وفي هذا النظام تنتقل الخلافة بعده على الترتيب الذي

رتبه، كما عهد سليمان بن عبد الملك الى عمر بن عبدالعزيز بعده، ثم الى يزيد بن عبد الملك، وكذلك رتبها هارون في ثلاثة من بنييه.

الوجه الثالث: القهر والاستيلاء أو الغلبة بالسيف: قال الإمام أحمد: الإمامة لمن غلب^(١). وظاهر أن هذه النظرية بوجهها إنما هي نظرية تبرير، لا نظرية تشريع.

إنها نظرية تبرير الواقع واطفاء الشرعية عليه والدافع الوحيد الى هذا التبرير هو اعفاء الصحابة من تهمة العمل في هذا الأمر الخطير بدون دليل من الشرع، واعفاؤهم مما ترتب على ذلك من نتائج.

ولأجل ذلك ظهر في هذه النظرية من التكلفة والتعسف ما لا يخفى، ومن ذلك:

١- أن أياً من هذه الوجوه الثلاثة لا يستند الى دليل شرعي البتة، ولم يعرفه حتى فقهاء الصحابة قبل ظهوره على الواقع.

(١) الأحكام السلطانية، للفراء: ٢٠، ٢٢، ٢٣.

٢- أن مبدأ الشورى المذكور في الوجه الأول والمأخوذ من بيعة أبي بكر، لم يكن قد تحقق في البيعة، وليس لأحد أن يدعي ذلك بعد أن وصفها عمر بأنها فتنة، عن غير مشورة. إلا أن المتأخرين أضفوا عليها صبغة الشورى ليجعلوا منها في ثوبها الجديد الوجه الشرعي الأول في اختيار الخليفة، وأضفى عليها البعض صبغة الاجماع^(١).

٣- الخوف من وقوع الفتنة كان العذر المنتخب في تبرير أول بيعة لأول خليفة حين تمت عن غير مشورة، ولم يُنتظر فيها حضور الكثير من كبار المهاجرين والأنصار ممن ينبغي أن يكون في طليعة أهل الحل والعقد. فالعذر في التعجل هو خوف الاختلاف والفتنة، وهذا ظاهر في نص خطبة عمر.

لكن الغريب! أنّ الفتنة قد عادت لتصبح طريقاً شرعياً من طرق تعيين الخليفة في الوجه الثالث حيث يرون القهر والاستيلاء والتغلب بالسيف طريقاً الى الخلافة، والمتغلب دائماً هو الخليفة الشرعي الواجب الطاعة وما يزال الطريق مفتوحاً أمام كل طامع، وهل الفتنة شيء غير هذا؟

(١) منهاج السنة لابن تيمية ٣: ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨.

ثانياً: النص ضرورة على الخليفة من النبي ﷺ

قال الفراء في الأحكام السلطانية: لا نزاع في ثبوت حق الخليفة في النص على من يخلفه، ولا شك في نفاذ هذا النص، لأن الإمام أحقّ بها، فكان اختياره فيها أمضى ولا يتوقف ذلك على رضا أهل الحل والعقد^(١). وإنما صار ذلك للخليفة خوفاً من وقوع الفتنة واضطراب الأمة^(٢). فمن أجل ذلك كان بعض الصحابة يراجع عمر ويسأله أن ينص على من يخلفه^(٣).

وأيد ذلك ابن حزم فقال: وجدنا عقد الإمامة يصحّ

بوجوه:

أولها وأصحها وأفضلها أن يعهد الإمام الميت الى إنسان يختاره إماماً بعد موته، سواء فعل ذلك في صحته أو عند موته، كما فعل رسول الله ﷺ بأبي بكر، وكما فعل أبو بكر بعمر، وكما فعل سليمان ابن عبد الملك بعمر بن عبدالعزيز.

قال: وهذا الوجه الذي نختاره، ونكره غيره، لما في هذا

(١) الأحكام السلطانية، للفراء: ١٠، الأحكام السلطانية، للبغوي: ٢٥، ٢٦.

(٢) الفصل ٤: ١٦٩، تاريخ الأمم الإسلامية، للخضري ١: ١٩٦.

(٣) الكامل في التاريخ ٣: ٦٥.

الوجه من اتصال الإمامة، وانتظام أمر الإسلام وأهله، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب مما يتوقع في غيره من بقاء الأمة فوضى، ومن انتشار الأمر وحدوث الاطماع^(١). إلا أنّ النصّ المدعى على أبي بكر لم يثبت، بل لم يدع وجوده أحد، بل تسالمت الأمة على عدمه، فمن أراد أن يثبت مثل هذا النصّ على أبي بكر بالخصوص، فعليه أن ينفي حادثة السقيفة جملة وتفصيلاً. وعليه أن يكذب بكل ما ثبت نقله في الصحاح من كلام أبي بكر وعمر وعلي والعباس والزيير في الخلافة. وعليه أن يهدم بعد ذلك كل ما قامت عليه نظرية أهل الستة في الإمامة، فلم تُبنَ هذه النظرية أولاً إلا على أصل واحد، وهو البيعة لأبي بكر بتلك الطريقة التي تمت في السقيفة وبعدها!! فمن تلك الواقعة أولاً جاءت نظرية الشورى بين أهل الحلّ والعقد. وعليه أن ينفي ما تحقق عندهم من الاجماع «الاجماع على أنّ النصّ منتفٍ في حق أبي بكر»^(٢).

(١) الفصل ٤: ١٦٩.

(٢) شرح المقاصد ٥: ٢٥٥.

من هنا ساق الغزالي كلاماً موافقاً لهذا الاجماع قوض فيه ما بنى عليه ابن حزم قوله.

قال الغزالي متسائلاً: فهلا قلتم إن التنصيص واجب من النبي والخليفة كي يقطع ذلك دابر الاختلاف؟ ثم أجاب قائلاً: قلنا إنه لو كان واجباً لنص عليه الرسول ﷺ ولم ينص هو، ولم ينص عمر أيضاً^(١).

وحين يواصل ابن حزم عرض نظريته تراه يلغي بالكامل مبدأ الشورى واختيار أهل الحل والعقد، ويسند أمر اختيار الخليفة الى النص! بسبب كونه مقتنعاً بضرورة النص، ولكنه أراد نصاً منسجماً مع الأمر الواقع، وان لم يسعفه الدليل!!

وإن النص لم يختلف الى الأبد في هذه النظرية، والشورى هنا ليست مطلقة العنان، فليس لأهل الحل والعقد أن ينتخبوا من شاءوا بلا قيد، لأن هناك حدّاً تلتزمه الشورى، وهذا الحد إنما رسمه النص الثابت.

قالوا: إن من شرط الإمامة: النسب القرشي، فلا تنعقد

(١) الاقتصاد في الاعتقاد: ١٥١.

الإمامة بدونه.. وعللوا ذلك بالنص الثابت فيه، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «الأئمة من قريش».

وقال ﷺ: «قدموا قريشاً ولا تتقدموها» وليس مع هذا النص المسلم شبهة لمنازع، ولا قول لمخالف^(١).

واشترطوا لهذا القرشي أن يكون قرشياً من الصميم، من بني النضر بن كنانة، تصديقاً للنص^(٢).

وقال الإمام أحمد: «لا يكون من غير قريش خليفة»^(٣).

واستدلوا على تواتر هذا النص بتراجع الأنصار وتسليمهم الخلافة للمهاجرين القرشيين حين احتجوا عليهم بهذا النص في السقيفة^(٤).

وقال ابن خلدون: بقي الجمهور على القول باشتراطها - أي القرشيتة - وصحة الخلافة للقرشي ولو كان عاجزاً عن القيام بأمر المسلمين^(٥).

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي: ٦.

(٢) الأحكام السلطانية، للفراء: ٢٠، الفصل ٤: ٨٩، مآثر الإنافة ١: ٣٧، وانظر مقدمة ابن خلدون الفصل ٢٦: ٢٤٢ - ٢٤٥.

(٣) الأحكام السلطانية للفراء: ٢٠.

(٤) المصدر السابق الفصل ٤: ٨٩.

(٥) الأحكام السلطانية، المقدمة: ٢٤٣.

وهكذا ثبت النصّ الشرعي، وثبت تواتره، وثبت الإجماع عليه.

وواضح هذا حين تم الانتصار لمبدأ النصّ على مبدأ الشورى عندما رأى الخليفة الثاني ضرورة النصّ على من يخلفه.

فدخل النصّ إذًا في قمة النظام السياسي، رغم أنه يلغي قاعدة الشورى بالكامل.

ويضاف لذلك أن النصّ النبوي الشريف «الأئمة من قريش» يهزم مبدأ الشورى أمام السيف! فمن تغلب على الأمة وانتزع الخلافة بالسيف وكان قرشيًا صحت خلافته، لأنها لا تخرج عن النصّ المتقدم.

وهكذا لا يعتنى بالشروط الواجب توفرها في الخليفة بالاجتهاد والعدل والتقوى، فإذا كان الخليفة قرشيًا صحت خلافته وإن كان ظالمًا بل عاجزًا من أمر الخلافة!

إذًا، فالشورى ينبغي أن لا تخرج عن دائرة هذا النصّ فلا تنتخب إلا قرشيًا من الصميم.

وملخص المسألة ثبت لدينا نصّ صريح صحيح وفاعل في هذه النظرية وهو الحديث الشريف: «الأئمة من قريش»، وقد أخرج البخاري ومسلم وأصحاب السنن والسير بألفاظ مختلفة وهذا هو محصلها. ولكن هذا النصّ يبقى بحاجة إلى التخصيص وذلك لأُمور منها:

١- إنّ النصّ المتقدم «الأئمة من قريش» بمفرده لا يحقق للإمامة الهدف المنشود والذي منه حراسة الدين والمجتمع، حيث أدرك هذه الحقيقة الصحابة أنفسهم منذ انتهاء الخلافة الراشدة.

ففي صحيح البخاري: لما كان النزاع دائراً بين مروان بن الحكم وهو بالشام، وعبدالله بن الزبير وهو بمكة انطلق جماعة إلى الصحابي أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه فقالوا: يا أبا برزة، ألا ترى ما وقع فيه الناس؟ فقال: إني احتسب عند الله أنني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش، إنّ ذاك الذي بالشام والله إنّ يقاتل إلا على الدنيا، وأن الذي بمكة والله إنّ يقاتل إلا على الدنيا!!!^(١)

(١) صحيح البخاري: الفتن باب ٢٠، ح ٦٦٩٥.

٢- وثمة نصوص أخرى صحيحة تضيق دائرة النص المتقدم، منها: ان النبي حذر من الاغترار بالنسب القرشي وأنذر بأن ذلك سيؤدي الى هلاك الأمة وتشتت أمرها. جاء في صحيح البخاري، عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: «هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدِ غَلْمَةٍ مِنْ قَرِيْشٍ»^(١).

كيف إذا سيتم التوفيق بين التصيين «الأئمة من قريش» و «هَلَكَةُ أُمَّتِي عَلَى يَدِي غَلْمَةٍ مِنْ قَرِيْشٍ»؟ لا بد أن يتم ذلك عن طريق التخصيص فيما ورد من الأخبار بحق قريش، وهناك نوعان من التخصيص: أ- تخصيص السلب: توجد نصوص صريحة تستثني قوماً من قريش فتبعدهم عن دائرة التكريم.

قال ابن حجر الهيتمي في الحديث المروي بسند حسن أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «شر قبائل العرب: بنو أمية، وبنو حنيفة، وثقيف». قال: وفي الحديث الصحيح قال الحاكم: على شرط الشيخين عن أبي برزة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: كان أبغض الأحياء أو

(١) المصدر السابق، الفتن باب ٣ ح ٦٦٤٩، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣: ٧-٨.

الناس الى رسول الله بنى أمية^(١). والذي ورد في ذم آل الحكم
أبي مروان خاصة كثير ومشهور. فهل يصح أن تسند الإمامة
الى شتر قبائل العرب وأبغض الناس الى رسول الله ﷺ؟!
فإذا أصبح هؤلاء هم الحكام في الواقع فعلينا أن نشهد أن
هذا الواقع منحرف عن النص، بدلاً من أن نسعى الى تبريره
واخضاعه للنص.

ب - تخصيص الإيجاب: الحديث الذي ميّز قريشاً
بالاصطفاء على سائر القبائل لم يقف عند دائرة قريش
الكبرى، بل خصّ منها طائفة بعينها فقال: «إن الله اصطفى
كنانة من ولد اسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من
قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»^(٢).

وهذا تقديم لبني هاشم على سائر قريش.
ساق ابن تيمية هذا الحديث الصحيح، وأضاف قائلاً:
(وفي السنن أنه شكاً إليه العباس أن بعض قريش يحقرونهم!
فقال ﷺ: «والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبّوكم لله

(١) تطهير الجنان واللسان: ٣٠.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، ح ١.

ولقرايتي» وإذا كانوا أفضل الخلائق فلا ريب أن أعمالهم أفضل الأعمال.. ففاضلهم أفضل من كلّ فاضل من سائر قبائل قريش والعرب، بل وبني إسرائيل وغيرهم^(١). وليس المقام مقام تفضيل وحسب، بل إن قريشاً لا يصحّ لها إيمان ما لم تحبّ بني هاشم حبيبن: لله، ولقراية الرسول . فهل يصحّ أن تكون قريش كلّها سواء في حقّ التقدم والإمامة، وفيها بنو هاشم الذين رفعهم النصّ الى أعلى منزلة، وفيها بنو أمية الذين خفضهم النصّ الى أرى الرتب؟! إذا كان الواقع قد آل الى هذه الحال، فعلياً أن نشهد أنه واقع منحرف عن النصّ، لأن نسعى الى تبريره. وخلاصة لما تقدم يبدو بكلّ وضوح أننا هنا قد أخفقنا في تحقيق نظرية منسجمة متماسكة في موضوع الإمامة، وأنّ السبب الحقيقي لهذا الاخفاق هو متابعة الأمر الواقع والسعي لتبريره وجعله مصدراً رئيساً في وصف النظام السياسي.

(١) رأس الحسين، ابن تيمية: ٢٠٠ - ٢٠١، مطبوع مع استشهاد الحسين للطبري.

إنّ تناقضات الأمر الواقع في أدواره المتعدّدة قد ظهرت جميعها في هذه النظرية، ممّا أفقدها قيمتها كنظرية إسلامية في معالجة واحدة من قضايا الإسلام الكبرى. فالقول بالنصّ الشرعي لم يقف عند جوهر النصّ، ولا التزم شروطه وحدوده.

والقول بالشورى تقهقر أمام نصّ الخليفة السابق وصلاحيات الشورى، والقهر والاستيلاء، والتغلب بالسيف. أما نظام أهل الحلّ والعقد فهو أشدّ غموضاً. فمرة يكون أهل الحلّ والعقد رجلاً واحداً نصب نفسه فتابعه اثنان كما في عقد الزواج، أو تابعه أربعة، أو يكونوا ستة يعينهم الخليفة السابق دون الأمة، بل تطوّر الأمر عن هذا كثيراً، حتى إنّ فيلسوفاً مدقّقاً كابن خلدون قد جعل حاشية الخليفة وبطائته وأقاربه - بصرف النظر عن مدى علمهم واجتهادهم وتقواهم - هم أهل الحلّ والعقد الذين عارضوا الخليفة المأمون أن ينتقل الخلافة إلى عليّ الرضا من بعده»^(١)!

(١) نظرية الإمامة، الدكتور أحمد محمود صبحي: ٢٦.

والحقيقة التي نرجو أن لا تصدم أحداً أنّ هذا قد ظهر من قبل، في النصف الثاني من خلافة عثمان، حيث برز على رأس أصحاب الرأي والمشورة رجال من قرابته - بني أمية - خاصة، لم يكونوا من أولي الفضل والاجتهاد والسابقة في الدين، مع كثرة من اجتمعت فيهم هذه الخصال في ذلك الوقت!

وكان أهل الحلّ والعقد هؤلاء هم: عبدالله بن عامر، وعبدالله بن سعد بن أبي سرح^(١)، وسعيد بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، ومروان بن الحكم!

نقل الطبري من طريقين: أنّ عثمان أرسل الى معاوية وعبدالله ابن سعد بن أبي سرح، وسعيد بن العاص، وعمرو بن العاص، وعبدالله بن عامر، فجمعهم ليشاورهم في أمره، فقال لهم: إنّ لكلّ امرئٍ وزراء ونصحاء، وإنّكم وزرائي ونصحايتي وأهل ثقفتي.. وقد صنع الناس ما قد رأيتم، وطلبوا إليّ أن

(١) وهو الذي ارتدّ مشركاً في عهد الرسول، فهدر الرسول دمه يوم فتح مكة، وأمر بقتله ولو وجد تحت أستار الكعبة! راجع ترجمته في: الاستيعاب، وأسد الغابة، والإصابة.

أعزل عمالي، وأن أرجع عن جميع ما يكرهون الى ما يحبون، فاجتهدوا رأيكم وأشيروا عليّ.

فلما أشاروا عليه عمل بما رآه من مجموع مشورتهم؛ فردّهم على أعمالهم، وأمرهم بالتضييق على من قبلهم، وأمرهم بتجمير الناس في البعوث^(١)، وعزم على تحريم إعطياتهم ليطيعوه ويحتاجوا اليه^(٢).

هذه الوجوه المتناقضة كلّها من المستحيل أن تجتمع في نظرية واحدة، فتكون نظرية منسجمة وذات تصوّر واضح ومحدّد ومفهوم.

هذا كلّه، وبقدر ما يثيره من شكوك حول صلاحية هذه النظرية، فإنّه يرجّح الرأي الآخر الذي يذهب الى اعتماد النصّ الشرعي في تعيين خليفة الرسول.

(١) أي إرسالهم الى أطراف البلد بحجّة حماية الحدود، ومنعهم عن العودة الى أهلهم.

(٢) تاريخ الطبري، احداث سنة ٣٤: ٤ / ٣٣٣ - ٣٣٥.

الى هذه النتيجة أيضاً خلص الدكتور أحمد محمود صبحي وهو يدرس نظرية الإمامة، إذ قال: «أما من الناحية الفكرية فلم يقدم أهل السنة نظرية متماسكة في السياسة تُحدد مفاهيم البيعة والشورى وأهل الحلّ والعقد، فضلاً عن هوة ساحقة تفصل بين النظرية والتطبيق، أو بين ماهو شرعي وبين ما يجري في الواقع.

لقد ظهرت نظريات أهل السنة في السياسة في عصر متأخر بعد أن استقرّ قيام الدولة الإسلامية على الغلبة.. كما جاء أكثرها لمجرد الردّ على الشيعة.. والتمس بعضها استنباط حكم شرعي من أسلوب تولّي الخلفاء الثلاثة الأوائل. وإنّ الهوة الساحقة بين تشريع الفقهاء وبين واقع الخلفاء، فضلاً عن تهافت كثير من هذه الآراء واخفاقها في استنباط قاعدة شرعية، هو ما مكّن للرأي المعارض - القول بالنصّ - ممثلاً في حزب الشيعة»^(١)

(١) الزبيدي: ٣٥-٣٧. وانظر أيضاً: محمّد عبدالكريم عتّوم، النظرية السياسية المعاصرة للشيعة الإمامية الاثني عشرية: ٥٢ فقد انتهى الى النتيجة ذاتها.

ثالثاً: القيمة الشرعية لقرارات الشورى وعلاقتها بالولاية

المنصوص عليها

إن من أهم المستندات الشرعية التي تعتمدها نظرية الشورى هي الآية الكريمة: ﴿وشاورهم في الأمر﴾.

هذه الآية تلزم الإمام الحاكم بوجود الشورى على رأي من يقول: (إن الآية في خطابها للرسول صريحة في الأمر بالشورى والأمر ظاهر بالوجوب، والآية بهذا المعنى ليس أكثر من أن تدعو لاستشارة المسلمين ﴿وشاورهم﴾ وحيث لا يمكن استشارة المسلمين جميعاً فلا بد من الأخذ بالميسور في هذه الاستشارة وهو استشارة ذوي الرأي والخبرة)^(١).

وبهذا المعنى هل أن الشورى مطلوبة بحد نفسها، أو أنها طريق يتحقق بواسطتها غايات أخرى؟

(١) تفسير مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي ٢: ٨٣.

لاشك أن الشورى ليست مطلوبة في حد نفسها ولا هي موضوع مستقل للطلب، وإنما الشورى طريق الى تحقيق غايات أخرى وأهم هذه الغايات التعرف على وجهات نظر الآخرين وتصوراتهم ومناقشاتهم وأفكارهم. وهذه التصورات والأفكار عندما تتوارد من منابع مختلفة وتجتمع في موضع واحد تكون لها قيمة كبيرة في توجيه سياسة الحكم والإدارة والاقتصاد والأمن والحرب وغير ذلك في البلد، وهذا الوجه يتم في غير المعصومين من أولياء الأمور. الى هنا قد اتضح الغرض من تشريع الشورى، لكن السؤال عن القيمة الشرعية التي تتمتع بها الشورى، وهل تعتبر النتيجة التي تتمخض عنها الشورى بالإجماع أو بالأكثرية قراراً ملزماً لولي الأمر أم لا؟

يتجه علماء السنة في الإجابة على هذا السؤال على نحو إيجابين:

الأول: يرى هذا الإتجاه بأن نتيجة الشورى ملزمة لولي الأمر وللنظام بشكل عام.

ومن هؤلاء: الشيخ محمد عبده؛ يقول في تفسير: ﴿أولي الأمر﴾ معناه أصحاب أمر الأمة في حكمها، وهو الأمر المشار إليه في قوله تعالى: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ ولا يمكن أن يكون شورى بين جميع أفراد الأمة، فتعين أن يكون شورى بين جماعة تمثل الأمة... وما هؤلاء إلا أهل الحل والعقد الذين تكرر ذكرهم، ويضيف: «ويجب على الحكام الحكم بما يقرره أولو الأمر - أصحاب الشورى - وتنفيذه»^(١).

الثاني: يرى هذا الاتجاه بأن قيمة الشورى توجيهية فقط وليس لها قيمة شرعية في إلزام ولي الأمر بالتنفيذ. ومن هؤلاء: القرطبي، إذ يقول في تفسيره: «والشورى مبنية على اختلاف الآراء والمستشير ينظر في ذلك الاختلاف، وينظر أيها أقرب إلى الكتاب والسنة إن أمكنه، فإذا أرشده الله تعالى إلى ما شاء منه عزم عليه وأنفذه متوكلاً عليه»^(٢).

(١) تفسير المنار ٥: ١٨٧ - ١٨٨.

(٢) الشورى في ظل نظام الحكم الإسلامي لعبدالرحمن عبدالخالق: ١١٣ - ١١٤.

أما فقهاء الإمامية فيذهبون الى الرأي الثاني في تفسير آية الشورى، يقول الشيخ محمد جواد البلاغي: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ واستصلحهم، واستمل قلوبهم بالمشاورة، لأنهم يفيدونه سداداً وعلماً بالصالح، كيف وأن الله مسدده ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ إن هو إلا وحي يوحى ﴿فإذا عزم على ما أمرك الله بنور النبوة وسددك فيه﴾ فتوكل على الله ﴿^(١)﴾.

فالشورى في نظر مدرسة أهل البيت تتلخص في أن رأي المسلمين ليس ملزماً لرسول الله ﷺ حيث قال تعالى: ﴿فإذا عزم فتوكل﴾، إذا فالقيام بالعمل يكون على أساس عزم الرسول ﷺ وليس على ما يرتثيه المؤمنون.

ثم إن مشاوراته ﷺ كانت في مقام استجلاء رأي المسلمين في كيفية تنفيذ الأحكام الإسلامية، وليست في مقام استنباط الحكم الشرعي بالتشاور؛ أضف الى كل ذلك أن

(١) آلاء الرحمن: ٣٦٤. وسائر علماء الشيعة على هذا المنوال أو قريب منه كالفيض الكاشاني في تفسير الصافي ١: ٣١٠ والسيد شبر في تفسيره:

الله تعالى قال: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾^(١).

إذا رجحان المشاورة ينحصر بمورد لم يقض الله ورسوله فيه أمراً، وأما في ما قضى الله ورسوله فيه أمراً تكون المشاورة حينئذٍ معصية لله ولرسوله وضلالاً مبيناً^(٢). وعليه، فالشورى ذات قيمة توجيهية تغني القرارات الإسلامية في كل المجالات الحياتية وغيرها، وهي غير ملزمة للإمام المعصوم، لأنها لا تشرع حكماً قبال قول المعصوم وفعله وتقديره، وتنحصر في المورد الذي لم يقض الله ورسوله فيه أمراً. وأما من الناحية التاريخية كما ذكرنا لم تكن الشورى كنظام سياسي شرعي للحكم، لأنها جاءت كتبرير للأمر الواقع والسعي لجعله مصدراً رئيسياً في وصف النظام السياسي الحاكم آنذاك، وأن الخلافة لا تتم إلا بنص من النبي للخليفة الذي بعده.

(١) الأحزاب: ٣٦.

(٢) معالم المدرستين ١: ٥٧٦. وولاية الأمر للشيخ الآصفي: ١٦٧.

العلاقة بين البيعة والنصّ

البيعة تكريم للإنسان لكي يقرر مصيره في الدعوة إلى الله والجهاد في سبيله أو شؤون الحكم والسياسة.

والإسلام بطبيعته لا يريد أن تتقرر حياة المسلمين بمعزل عن إرادتهم ووعيهم وقرارهم.

والطاعة هنا تبرز أهميتها في تنفيذ مهمات الدعوة والتبليغ ومهمات الدولة ومهمات الجهاد، وتتأكد الطاعة للإمام المعصوم في أقسامها الثلاثة عبر البيعة. ولا يعني أن الطاعة للإمام المعصوم تسقط عند عدم البيعة له.

فإذا كانت البيعة وفق هذا المنظار تؤكد وتوثق الإمامة والطاعة له بعد افتراض ثبوت الإمامة، فهل يمكن لنا أن نقول: إن البيعة شرط لصحة طاعة الإمام، أو أنها شرط لوجوب الطاعة وانعقاد الإمامة وبدون البيعة لا إمامة، كما أنه لا صحة للطاعة أيضاً؟

فنقول: إن البيعة تأكيد وتوثيق للالتزام بولاية وسيادة ولي الأمر وليست إنشاءً للولاية أو شرطاً لصحة الطاعة. فالطاعة والإمامة لا تتوقف على البيعة لمن ثبتت له الولاية بالنص.

ولهذا نجد الرسول ﷺ قد عمل بالبيعة أثناء حياته انطلاقاً من هذا المفهوم، كما هو واضح في بيعة العقبة الأولى وبيعة العقبة الثانية وبيعة الغدير.

هذه الصور للبيعة قد تمت مع رسول الله ﷺ مع أن الولاية ثابتة له قبل حدوثها، وبيعة المسلمين أو عدم بيعتهم له ﷺ في الاستجابة لدعوته ﷺ أو الجهاد والإمرة، لم تغيّر من حق الرسول على الأمة في الطاعة في أمر الدعوة والجهاد والإمرة.

وكذلك الإمرة كانت ثابتة لعليّ عليه السلام بعد رسول الله ﷺ في غدير خم. فلم تثبت هذه الإمرة يومئذٍ ببيعة المسلمين له وإن كان رسول الله ﷺ قد أمرهم بذلك، فإن هذه البيعة لا تزيد قيمتها من الناحية التشريعية على تأكيد هذه الولاية والطاعة لها. وكون الإمامة حاصلة بالعهد، قد مضى عليه أهل الستة أيضاً.

قالوا: إذا عهد الخليفة الى آخر بالخلافة بعده، فإن بيعته منعقدة، وإن رضى الأمة بها غير معتبر، ودليل ذلك أن بيعة الصديق لعمر لم تتوقف على رضى بقية الصحابة^(١). هذا، مع أننا لا نجد بين أبي بكر وعمر بيعة، وإنما هو عهد بالخلافة لا غير.

فعهد النبي ﷺ أولى أن يُتبع، بلا مسوغ للخلاف، فهو ماضٍ وبه تحققت الخلافة لعلي عليه السلام بعد الرسول ﷺ مباشرة سواء بايعته الأمة على الطاعة أو لم تباع، فالبيعة إنما تنشئ عقد الطاعة وتسليم مقاليد الحكم والإدارة؛ فهذا لا يتم إلا بالبيعة وقد عرضت على علي من قبل العباس، فرفض أن تكون إلا جهرة على الملأ وعامة في المسجد النبوي الشريف، ثم لما أتته بالبيعة فباع الناس على ذلك، فكانت البيعة على الحكم، وهكذا كان الأمر مع الحسن عليه السلام وحين حُبست البيعة عن الأئمة الذين اختارهم الله ورسوله فقد حيل بينهم وبين ممارسة الحكم والإدارة العامة، دون أن يسلبهم ذلك حق الإمامة الثابت لهم، شأنهم في ذلك شأن

(١) مآثر الأنافة ١: ٥٢، الأحكام السلطانية، الماوردى: ١٠، والأحكام السلطانية، للفراء: ٢٥، ٢٦.

الكثير من الأنبياء الذين عصتهم أممهم وحالت بينهم وبين ممارسة دورهم الحقيقي في القيادة والارشاد والتوجيه، دون أن يسلبهم ذلك منزلتهم التي أنزلهم الله تعالى بها^(١). إذاً فقيمة البيعة بحضور الإمام المعصوم لا تزيد على كونها تأكيداً وتوثيقاً ممن ثبتت الولاية له بالنص. كما أن البيعة لا تنشئ ولاية قبالة الولاية للشخص المنصوص عليه كالرسول أو الإمام، والنص للإمام يوجب طاعته وحرمة التخلف عن بيعته.

الرسول يعمل لتكريز نظرية النص

ولو دققنا النظر من الناحية التاريخية ولاحظنا خطوات الرسول ﷺ في تربية الأمة وتثقيفها حول أخطر مسألة إلهية وهي الخلافة لوجدناه قد ركز في ذهنها نظرية النص دون الشورى، ولا يوجد أي نشاط يذكر للرسول ﷺ في تثقيف الأمة وتربيتها على غير هذه النظرية ابتداءً من نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾. وحتى نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ

(١) تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، صائب عبد الحميد: ٢٥٩ - ٢٦٠.

فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ﴿٥٠﴾ .

فقد جاء عن ابن عباس عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «لما نزلت هذه الآية ﴿٥٠﴾ وأنذر عشيرتك الأقربين ﴿٥١﴾ علي رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أني متى أباديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فصمت عليه حتى جاءني جبرائيل، فقال: يا محمد إلا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك، فاصنع لنا صاعاً من طعام واجعل عليه رجل شاة واملاً لنا عساً من لبن، ثم اجمع لي بني عبدالمطلب حتى أكلهم وأبلغهم ما أمرت به، ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم له وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب والحزمة والعباس وأبو لهب - إلى أن قال - فتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا بني عبدالمطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إني جئتكم بخير الدنيا والآخرة وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيتكم يؤازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ - قال الإمام علي عليه السلام - فأحجم القوم عنها جميعاً فقلت وإني لأحدثهم سناً، وأرمصهم عيناً... أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي ثم قال صلى الله عليه وسلم

إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له واطيعوا . قال علي عليه السلام - فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع»^(١).

هكذا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يهيئ الأمة بدءاً بعشيرته الأقربين ويوجهها نحو خلافة علي عليه السلام من بعده، ناصراً على الأخوة والوصاية والخلافة ولزوم الانقياد له. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يسلط الضوء على معاني الآيات القرآنية التي كانت تنزل في حقّه عليه السلام خصوصاً الآيات التي لها صلة بموقع الخلافة والإمامة.

ذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾^(٢): إن هذه الآية نزلت في الإمام علي عليه السلام حين سأله سائل، وهو راعع في صلاته فطرح له خاتمه^(٣).

(١) تاريخ الطبري ٣: ٢١٨-٢١٩. وانظر دراسة مصادر الحديث في موسوعة التاريخ الإسلامي ١: ٤٠٧-٤٢٧.

وفي كتاب ما نزل من القرآن في علي لأبي نعيم - جمع الشيخ المحمودي: ١٥٥ وتفسير الخازن ٣: ٣٧١.

(٢) المائة: ٥٥.

(٣) الكشاف للزمخشري ١: ٦٤٩.

ولإزالة الالتباس، وقطعاً لدابر أي تأويل حول المراد بالولي وتشخيصه في مثل هذه الموارد صرح النبي ﷺ في أكثر من مناسبة قائلاً: «إنّ عليّاً مني وأنا منه، وهو وليّ كل مؤمن بعدي»^(١). ولتأكيد ولاية الإمام عليّ عليه السلام، ودوره المهم في تبين معالم الرسالة الإسلامية وتحقيق أهدافها من خلال ممارسة القيادة لتطبيق أحكامها وصيانتها من كل ما يمكن أن يشوبها من تشويه وتحريف بعد الرسول ﷺ قال رسول الله ﷺ: «عليّ منّي وأنا من عليّ ولا يؤدي عني إلا أنا أو عليّ...»^(٢)

ورسخ النبي ﷺ هذا المفهوم عملياً جهاً نهاراً في قصة تبليغ سورة براءة، وقد أخرج هذه الرواية الإمام أحمد بن حنبل في مسنده عن أبي بكر حين قال: «إنّ النبي بعثه ببراءة الى أهل مكة، فسار ثلاثاً ثم قال لعليّ: إحققه، فردّ عليّ أبا بكر وبلغها، فلما قدم أبو بكر على رسول الله ﷺ قال: يا

(١) سنن الترمذي ٥: ٥٩١ باب فضائل الإمام عليّ عليه السلام والتاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٥.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٥٩٤ - باب فضائل الإمام عليّ عليه السلام والتاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٥.

رسول الله حدث في شيء؟! قال ﷺ: ما وجدت فيك إلا خيراً، لكنني أمرت أن لا يبلغ عني إلا أنا أو رجل مني...»^(١).
وفي الكشاف: روى أن أبا بكر لما كان ببعض الطريق -أي لتبليغ سورة براءة- هبط جبرائيل عليه السلام، فقال: «يا محمد لا يبلغن رسالتك إلا رجل منك، فأرسل علياً...»^(٢).

وأخيراً ختم القرآن الكريم هذا الموضوع الحيوي والمهم - وهو عملية الإعداد الفكري والتربوي على كيفية التعامل مع موضوع الخلافة والولاية بعد رسول الله ﷺ - في آخر ما نزل منه في آية التبليغ ثم في آية إكمال الدين بعد قصة غدیر خم المشهورة، بحيث لم يبق هناك عذر لمعتذر. وقصة الغدير - كما تناقلها الرواة مع بعض الاختلاف - هي كما يأتي:

لما رجع رسول الله ﷺ من حجة الوداع، نزل عليه الوحي مُشَدِّداً: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٣:١. وسنن الترمذي ٥:٥٩٤. وتفسير الكشاف، للزمخشري ٢:٢٤٣.

(٢) الكشاف ٢:٢٤٣.

لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ﴿١﴾ فحطَّ الركب عند غدِير خم، وجمع الناس في منتصف النهار، والحرُّ شديد، وخطب فيهم النبي ﷺ قائلاً: «كأنِّي قد دُعيت فأجبتُ وإنِّي تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي - وفي رواية مسلم (٢) وأهل بيتي - فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض...» ثم قال: «إنَّ الله مولاي، وأنا مولى كلِّ مؤمن»، ثم أخذ بيد علي فقال: «من كنتُ مولاه فهذا وليُّه - أو فهذا مولاه (٣) - اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، واخذل من خذله، وانصر من نصره (٤) .. وأدر الحقَّ معه حيثما دار...» (٥).

(١) المائة: ٦٧، قال الواحدي في أسباب النزول: ١٣٥، نزلت في غدِير خم.

(٢) صحيح مسلم ٤: ١٨٧٤.

(٣) سنن الترمذي ٥: ٥٩١. والتاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٣، أخرجه عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤: ٢٨١، ٣٦٨، وسنن ابن ماجه، المقدمة ١ باب ١١. وتفسير ابن كثير ١: ٢٢. والبداية والنهاية، لابن كثير أخرجه بعدة طرق ٧: ٣٦٠ - ٣٦١.

(٥) التاج الجامع للأصول ٣: ٣٣٧، رواه مستقلاً «رحم الله علياً اللهم أدر الحق معه حيث دار...».

وقد أعقبَ هذا الحدث الكبير نزول الوحي مرةً أُخرى بقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾^(١).

وقد ورد في بعض النصوص المروية أن الرسول ﷺ قال بعد نزول هذه الآية في ذلك اليوم المشهود وهو اليوم الثامن عشر من ذي الحجة^(٢) يوم الغدير قال: «الله أكبر، الحمد لله على إكمال الدين وإتمام النعمة ورضى الرب برسالتي وبالولاية لعلي بعدي»^(٣).

وفي رواية لأحمد: «فلقية عمر بن الخطاب - أي لقي الإمام علياً - بعد ذلك، فقال له: هنيئاً أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة...»^(٤).

(١) المائة: ٣.

(٢) الاتقان، للسيوطي ١: ٧٥ في رواية نزول الآية يوم الغدير وأنه يوم الثامن عشر من ذي الحجة. وأسباب النزول، للواحدي: ١٣٥.

(٣) مناقب أمير المؤمنين، للحافظ محمد بن سليمان الكوفي القاضي ١: ١١٩.

(٤) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤: ٢٨١، وقد أشهد عليّ جمعاً من الناس، فشهد له ثلاثون أنهم سمعوا هذا الحديث من رسول الله. والبداية والنهاية، لابن كثير ٧: ٣٦٠.

ولا نجد في حياة الرسول ﷺ جهداً آخر يذكر قد استهدفه رسول الله ﷺ في تثبيت مسألة الخلافة من بعده غير نظرية النص التي تعني في محتواها الشرعي أكبر من كونها زعامة وقيادة سياسية، وإنما هي هداية إلهية تتكفل تحقيق ما تريده رسالة النبي ﷺ. حيث نص القرآن على النبي ﷺ إن لم يبلغ ذلك - الذي بلغه عن أمر الخلافة والولاية من بعده - لما بلغ رسالة ربه التي كان جاهداً على تبليغها خلال أكثر من عقدين من عمره المبارك.

الطرق المحتملة والواقع التاريخي

وقد ناقش الشهيد الصدر رحمته هذه المسألة في واقعها التاريخي ضمن عدة احتمالات قد تعترض الذهن بخصوصها.

منها: احتمال أن الرسول قد سلك طريق الإهمال - أي أن الرسول لم يتحرك أصلاً لإبلاغ المسلمين وتربيتهم على أمر الولاية والقيادة من بعده - وهذا الافتراض باطل لأنه يتعارض مع مقام النبوة المحيط بكل ما يرتبط بالرسالة ويتعارض مع النصوص التي تكلمت عن اهتمام الرسول بأمر الأمة من بعده في حياته وقبيل وفاته وفي اللحظات

الأخيرة من حياته المباركة بالخصوص^(١).

كما ناقش الشهيد الصدر الطريق الثاني - وهو افتراض الشورى - بقوله: إن الوضع العام الثابت عن الرسول وجيل المهاجرين والأنصار ينفي فرضية أن النبي ﷺ قد انتهج هذا الطريق.

إذ لو كان النبي ﷺ قد أسند الأمر إلى جيل المهاجرين والأنصار دون حصره بأهل بيته ﷺ لكان من أبده الأشياء التي يتطلبها هذا الموقف هو أن يقوم الرسول ﷺ بعملية توعية للأمة على نظام الشورى وتفصيله وإعداد المجتمع الإسلامي لتقبل هذا النظام.

ولو كان النبي ﷺ قد قام بتلك التوعية لكان من الطبيعي أن تنعكس في الأحاديث المأثورة عن النبي ﷺ وفي ذهنية جيل المهاجرين والأنصار مع أننا لا نجد في الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ أي صورة تشريعية محددة لنظام الشورى.

(١) راجع قصة يوم الدار وانذار العشيرة وموقف الرسول في غزوة تبوك وسورة براءة وحجة الوداع ورزية يوم الخميس حين أراد النبي ﷺ أن يكتب الوصية قبيل وفاته، في صحيح البخاري وغيره من الصحاح والمسانيد.

وأما ذهنية المهاجرين والأنصار فلا نجد فيها ملامح أو انعكاسات كاشفة عن توعية من هذا القبيل فإنّ هذا الجيل صدر عن اتجاهين:

أحدهما: الاتجاه الذي تزعمه أهل البيت عليهم السلام وكان يؤمن بالوصية.

والآخر: الاتجاه الذي مثّله السقيفة وخط الخلافة الذي قام فعلاً بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وكل الأرقام والشواهد في سيرة أصحاب هذا الاتجاه تدل بصورة لا تقبل الشك، على أنه لم يكن يؤمن بالشورى، إذ عهد أبو بكر حين اشتد به المرض الى عمر ولم يستشر أحداً وولاه على الأمة دون مشورة المسلمين أو أهل الحل والعقد منهم، وسار عمر على المنهج نفسه حين عين ستة يختارون من بينهم واحداً وكان يقول: «لو كان سالم حياً ما جعلتها شورى». وهذا تصريح منه بعدم الإيمان بمبدأ الشورى^(١).

(١) تاريخ الطبري ٣: ٢٩٢.

ولو كان النبي ﷺ قد قرر أن يجعل من جيل المهاجرين والأنصار قتيماً على الدعوة من بعده، لتحتّم عليه أن يعبئ هذا الجيل تبعثة رسالية وفكرية واسعة تجعله قادراً على مواجهة المشكلات الفكرية التي تواجهها الدعوة في حالة انفتاحها على شعوب متعددة وأراضٍ جديدة.

ولكننا لا نجد أثراً لذلك الإعداد، والمعروف عن الصحابة أنهم كانوا يتحاشون من ابتداء النبي ﷺ بالسؤال، بل أمسكوا عن تدوين آثار الرسول ﷺ وسنته على الرغم من أنها المصدر الثاني من مصادر الإسلام في مجال التشريع، مع أنّ التدوين هو الأسلوب الوحيد لحفظها.

وقد أثبتت الأحداث بعد وفاة النبي ﷺ أن جيل المهاجرين والأنصار لم يكن يملك أي تعليمات محددة عن كثير من المشاكل الكبيرة، حتى أن المساحة الهائلة من الأرض التي امتد إليها الفتح الإسلامي لم يكن لدى الخليفة والوسط الذي يسنده أي تصور محدد عن حكمها الشرعي، وعمّا إذا كانت تقسم بين المقاتلين أو تجعل وقفاً على المسلمين عموماً، بل اختلفوا في عدد التكييرات في صلاة

الميت فبعضهم كان يقول: سمعت رسول الله ﷺ يكبر خمساً ، وآخر يقول: سمعته يكبر أربعاً.

وهكذا اتضح أن النبي ﷺ لم يسلك الطريق الثاني أيضاً. وأن إسناد القيادة والقيومة الى الأمة كان إجراءً مبكراً وقبل وقته الطبيعي، فلم يبق إذاً إلا الطريق الثالث، وهو أن النبي ﷺ قد أعد بأمر الله تعالى علياً عليه السلام وعينه قيماً على الرسالة والأمة، باعتباره المرشح الطبيعي لهذه القيومة، لعمق وجوده في حركة الرسالة واستيعابه لها وقدرته على الاشراف على حركتها بعد الرسول ﷺ كما أثبتت الأحداث التاريخية ذلك خلال ثلاثة عقود من عمره المبارك بعد الرسول ﷺ باعتراف المؤرخين.

وليس ما تواتر عن النبي ﷺ من النصوص في أهل بيته عليهم السلام وفي علي عليه السلام إلا تعبيراً عن سلوكه ﷺ للطريق الثالث الذي كانت تفرضه وتدل عليه قبل ذلك طبيعة الأشياء^(١).

(١) نشأة التشيع والشيعة: ٦٣ و ٦٤.

نظرية النص في حديث الإمام علي وأهل البيت عليهم السلام

واضح جداً في قراءة تلك الحقبة من التاريخ أنّ علياً عليه السلام هو أكثر من تبني إظهار النصوص والإشارات الدالة على ترشيحه لخلافة الرسول صلى الله عليه وسلم، أو النص عليه بالاسم. وصحة نسبة هذه الكلمات إليه قد فرغ منها أصحاب التحقيق حين تجردوا عن الأهواء، وسكن إليها أكثر من خمسين علماً من شراح كلماته، ودافعوا عنها دفاعاً معززاً بالبراهين الباعثة على الاطمئنان^(١).

علي عليه السلام هو الذي أعاد الى الأذهان أحاديث نبوية تبرز حقه بالخلافة بلا منازع، كانت قد حُجِرَ عليها أيام الخلفاء إذ منعوا من الحديث إلا ما كان في فريضة، يريدون بها الأحكام وفروع العبادات:

١- فقد جمع الناس أيام خلافته فخطبهم خطبته المنقولة بالتواتر، يناشد فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سمع منهم رسول الله بغدير خم يخطب ويقول:

(١) شرح نهج البلاغة، صبحي الصالح: ١٢، ١٨، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ١: ٨ وابن أبي الحديد ١٠: ١٢٧ - ١٢٩، والمسعودي، مروج الذهب ٢: ٤٣١. طبعة دار المعرفة.

«من كنت مولاه فعليّ مولاه» إلا قام فشهد^(١).

٢ - وعلي هو الذي أعاد نشر حديث آخر يرشحه على أبي بكر وعمر خاصة، إذ أخبر النبي أن من أصحابه من يقاتل بعده على تأويل القرآن كما قاتل هو صلى الله عليه وآله وسلم على تنزيله، فتمتّى أبو بكر أن يكون هو ذلك الرجل، فلم يصدّق النبي أمّيته، بل قال له «لا»! فتمنى ذلك عمر لنفسه فلم يكن أحسن حظاً من أبي بكر، ثم قطع النسب الأمانى كلّها حين أخبرهم أنّه عليّ، لا غير^(٢)!

هذه الأحاديث وغيرها وإن رويت عن غيره، إلا أن روايتها عنه امتازت بكونها خطبة على جمهور الناس، لا حديثاً لواحد أو لبضعة نفر، وهذا أبلغ في التأكيد على حقّه الذي أيقن به، وأيقن بأنّ كثيراً من الصحابة كانوا يعرفونه ولا يجهلونه.

(١) مسند أحمد ١: ٨٤ و ٨٨ و ١٨١، والبداية والنهاية ٥: ٢٢٩ و ٢٣٢ و ٣٨٣: ٧، ٣٨٥ من نحو عشرين طريقاً.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٣٧١٥، السنن الكبرى للنسائي ٥: ح ٨٤١٦، وقد تقدّم.

٣- وقد ذكر عنه أكثر من هذا بكثير في يوم الشورى أو بعدها، لكن اختلفوا في تفصيله وفي إسناده أيضاً، وإن كان قد ثبت عندهم ذلك بالجملة، وأقل ما ذكر من مناشدته تلك ما أخرجه ابن عبد البر، قال علي لأصحاب الشورى: «أنشدكم الله، هل فيكم أحد أخى رسول الله بينه وبينه، إذ أخى بين المسلمين، غيري؟».

وقال ابن عبد البر بعده: روينا من وجوه عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «أنا عبد الله وأخو رسول الله، لا يقولها أحد غيري إلا كذاب»^(١).

ورواها في كنز العمال حديثاً طويلاً عن أبي الطفيل أنه سمع علياً يوم الشورى يقول: ... الحديث^(٢)، وما أخرجه ابن عبد البر قطعة منه، لكن إسناده كنز العمال فيه جهالة^(٣)، وقد دار حوله جدل، فقيل: رواه زافر عن رجل، فالرجل مجهول، وزافر لم يتابع عليه، وأنكره بعضهم لأجل متنه، ولا يعتد بهذا

(١) الاستيعاب ٣: ٣٥.

(٢) كنز العمال ٥: ٧٢٤ ح ١٤٢٤٣.

(٣) زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل.

الإنكار لأنه مبنيّ على فهم لا أصل له يصوّر البيعة لأبي بكر على أنها كانت إجماعاً أو شبه إجماع، وما خالف هذا التصوّر فهو عنده منكر، وهذا فرط خيال كما هو ثابت.

وأما الإسناد فقد توبع عليه زافر كما في الإسناد الذي أورده ابن عبد البرّ في الاستيعاب^(١)، وقد قال ابن حجر العسقلاني: إن زافراً لم يُتّهم بكذب، وأنه إذا توبع على حديث كان حسناً^(٢).

وفي أوّل هذا الحديث، قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليّاً يقول: «بايع الناس لأبي بكر، وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعضٍ بالسيف، ثم تابع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعضٍ بالسيف، ثم أنتم تريدون أن تبايعوا

(١) عبدالوارث، حدّثنا قاسم، حدّثنا أحمد بن زهير، حدّثنا عمرو بن حمّاد القتاد، حدّثنا اسحاق بن ابراهيم الأزدي، عن معروف ابن خربوذ، عن زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمّد الأزدي، عن أبي الطفيل.

(٢) انظر: كنز العمال ٧٢٦:٥ - ٧٢٧.

عثمان! إذا سمع وأطيع». ثم ذكر أمر الشورى وشرع يحصي عليهم من فضائله وخصائصه التي امتاز بها عليهم، وكانت أولها القطعة التي رواها ابن عبد البرّ في المؤاخاة^(١). ولهذا الكلام ما يشهد له أيضاً ممّا سيأتي في فقرات لاحقة.

٤- وعلي جدّد التذكير أيضاً بما يبرز حقه فوق أبي بكر خاصة، حين ذكرّ الناس بقصة أخذه سورة براءة من أبي بكر!

روى النسائي بإسناد صحيح عن علي عليه السلام: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث براءة إلى أهل مكة مع أبي بكر، ثم أتبعه بعلي فقال له: «خذ الكتاب فامض به إلى أهل مكة قال: فلحقته فأخذت الكتاب منه، فانصرف أبو بكر وهو كئيب، فقال: يا رسول الله! أنزل فيّ شيء؟ قال: «لا، إني أمرت أن أبلغه أنا أو رجل من أهل بيتي»^(٢).

(١) انظر خبر المناشدة هذه في: الصواعق المحرقة، باب ١١، آية ٩، والمناقب للخوارزمي: ٢١٣ عن أبي ذر، وفيه أنّها بعد الشورى حين عزموا على مبايعة عثمان.

(٢) سنن النسائي ٥: ١٢٨ ح ٨٤٦١.

وفي كل واحد من هذه الأحاديث ردّ على من يقول إنّ عليّاً لم يذكر شيئاً يدلّ على أحقيّته في الخلافة، هذا ولم ندخل بعد في رحاب نهج البلاغة.

٥ - ومن أشهر أقواله، قوله بعد أن بلغه خبر السقيفة ومبايعة الناس لأبي بكر: «ماذا قالت قريش؟».

قالوا: احتجّت بأنها شجرة الرسول ﷺ.

فقال: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»^(١).

٦ - وفي احتجاجه المشهور على نتائج السقيفة أيضاً،

قوله:

فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم

فكيف بهذا والمشيرون غيّب

وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم

فغيرك أولى بالنبيّ وأقرب^(٢)

٧ - خطبته الشقشقيّة، التي حضيت دائماً بمزيد

من التوثيق^(٣)، وهي من أكثر كلماته المشهورة

(١) نهج البلاغة: ٩٧، الخطبة ٦٧.

(٢) نهج البلاغة: ٥٠٢، قسم الحكم: ١٩٠.

(٣) نقل ابن أبي الحديد عن بعض مشايخه قوله: والله لقد وقفت على هذه

وضوحاً ودلالة وتفصيلاً:

«أما والله لقد تَمَّصَّها فلان، وإنَّه ليعلم أنَّ محليَّ منها محلَّ
القطب من الرجا، ينحدر عني السيل ولا يرقى إليَّ الطير...
فسدلتُ دونها ثوباً وطويت عنها كَشْحاً، وطفقت أرتئي بين
أن أصول بيدٍ جدِّاء، أو أصبر على طخية عمياء!.. فرأيت أنَّ الصبر
على هاتا أحجى، فصبرتُ وفي العين قذى، وفي الحلق شجا، أرى
تراثي نهبا!

→ الخطبة في كتب صنفت قبل أن يُخلق الرضيِّ بمئتي سنة! ثم قال: وقد
وجدت أنا كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي
إمام البغداديين من المعتزلة (مولده سنة ٢٧٩هـ ووفاته سنة ٣١٧هـ -
علماً أنَّ الشريف الرضيِّ ولد سنة ٣٦٠هـ) - شرح نهج البلاغة ١: ٦٩.
ونقلها سبط ابن الجوزي من مصادر غير التي اعتمدها الشريف الرضيِّ،
فقال: خطبة أخرى وتعرف بالشقشقية، ذكر بعضها صاحب نهج البلاغة
وأخلَّ البعض، وقد أتيت بها مستوفاة، أخبرنا بها شيخنا أبو القاسم
النفيس الأتباري بإسناده عن ابن عباس... - تذكرة الخواص: ١٢٤.
وأسندها الراوندي (٥٧٣هـ) في شرحه إلى الحافظ ابن مردويه، عن
الطبراني، بإسناده إلى ابن عباس. منهاج البراعة ١: ١٣١ - ١٣٢.
ولأجل الوقوف على مزيد من مصادرها، راجع: مصادر نهج البلاغة
وأسانيده ١: ٣٠٩ - ٣١٨. وللوقوف على مزيد عناية بأنها لم تكن خطبة
عامة على رؤوس الأشهاد علناً وجهاراً، بل كانت حديث شجون وشؤون
بين خواص أصحابه في أواخر عهد عليِّ (عليه السلام) انظر بعناية في طرق الرواية
عن عكرمة عن ابن عباس، وهو الطريق الوحيد للخبر.

حتى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها الى فلان بعده..
 فيا عجباً، بينا هو يستقيها^(١) في حياته، إذ عقدها
 لآخر بعد وفاته!!

لشدّ ما تشطّرا صرعها!..

فصبرت على طول المدّة، وشدّة المحنة.. حتّى إذا مضى
 لسبيله جعلها في جماعة زعم أنّي أحدهم، فيالله وللشورى، متى
 اعترض الريب فيّ مع الأوّل منهم حتى صرتُ أقرن الى هذه
 النظائر!...»^(٢).

إذا أبو بكر أيضاً كان يعلم أنّ محلّ عليّ من الخلافة محلّ
 القطب من الرحا!

وقد يبدو هذا في منتهى الغرابة لمن أليف تصوّر
 القدسي لتعاقب الخلافة، ذاك تصوّر الذي صنعه التاريخ
 وفق المنهج الذي قرأناه في الفصول المتقدّمة، ومن هنا
 استنكروه، كما استنكروا سائر كلامه في الخلافة، وقبله
 استنكروا جملة من الحديث النبويّ الشريف الذي يصدّم
 تلك القداسة!

(١) إشارة الى قول أبي بكر: أقبيلوني، أقبيلوني.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة ٣.

لكن الحقيقة، كلّ الحقيقة، أنك لو تلمّست لذاك التصوّر
القدسي شاهداً من الواقع مصدقاً له لعدت بلا شيء! لكن لم
يألف التاريخ الإصغاء لعلي!!

التاريخ الذي أثبت، بما لا يدع مجالاً للشبهة، أنّ عليّاً لم
يباع لأبي بكر، إلا بضعة أشهر، صمّ آذانه عن سماع أيّ حجّة
لعلي في هذا التأخر!

تناقض لم يستوقف أحداً من قارئ التاريخ!
وكيف يستوقفهم على عيوب نفسه، وهو وحده الذي
صاغ تصوّراتهم وثقافتهم؟

٨- من كلام له بعد الشورى، وقد عزموا على البيعة

لعثمان:

«لقد علمتم أنّي أحقّ بها من غيري، والله لأسلمنّ ما سلمت
أمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلاّ عليّ خاصة؛ التماساً لأجر
ذلك وفضله، وزهداً في ما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»^(١)

وجد ابن أبي الحديد أنّ هذه الكلمة هي آخر ما قاله
علي عليه السلام آنذاك في كلام نقله هنا بعد أن أزاح عنه كلّ شكّ في

(١) نهج البلاغة: ١٠٢، الخطبة ٧٤.

صحّته، فقال: نحن نذكر في هذا الموضوع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وقد روى الناس ذلك فأكثرُوا، والذي صحّ عندنا أنّه لم يكن الأمر كما روي من تلك التعديلات الطويلة، ولكنّه قال لهم بعد أن بايعوا عثمان وتلكاً هو عليه السلام عن البيعة: «إنّ لنا حقاً إن نُعطه نأخذه، وإن نُمنّعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى» في كلام قد ذكره أهل السيرة..

ثم قال لهم: أنشدكم الله؛ أفيكم أحد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبين نفسه غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فهذا مولاه» غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم من أوّتمن على سورة براءة وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّه لا يؤدّي عني إلا أنا أو رجل منّي» غيري؟ قالوا: لا.

قال: ألا تعلمون أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرّوا عنه في

مأقظ الحرب^(١) في غير موطن، وما فررتُ قطُّ؟ قالوا: بلى.
قال: ألا تعلمون أنني أول الناس إسلاماً؟ قالوا: بلى.
قال: فأينما أقرب إلى رسول الله ﷺ نسباً؟ قالوا: أنت.
فقطع عليه عبدالرحمن بن عوف كلامه، وقال: يا علي،
قد أبى الناس إلا عثمان، فلا تجعلنّ على نفسك سبيلاً!
ثم توجه عبدالرحمن إلى أبي طلحة الأنصاري^(٢)، فقال
له: يا أبا طلحة، ما الذي أمرك عمر؟
قال: أن أقتل من شقّ عصا الجماعة!
فقال عبدالرحمن لعليّ: بايع إذاً، وإلا كنت متبعاً غير
سبيل المؤمنين!! وأنفذنا فيك ما أمرنا به!!
فقال عليّ عليه السلام كلمته هذه: «لقد علمتم أنني أحقّ بها من
غيري، والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها
جورٌ إلا عليّ خاصة...»^(٣).

(١) أي موضع القتال.

(٢) الرجل الذي أمره عمر على خمسين من حملة السيوف يوم الشورى ليقتلوا من خالف الفئة التي فيها عبدالرحمن.

(٣) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ٦: ١٦٧ - ١٦٨.

إذاً هذا كلام خبره مستفيض، وليس هو من غرائب الأخبار أو منكراتها.

٩- وقد قال قائل: إنك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص. فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي، وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه! فلما قرعته بالحجة في الملاء الحاضرين هب كأنه كُتبت له بهت لا يدري ما يجيبني به»^(١)!!

والقائل إما سعد بن أبي وقاص يوم الشورى على قول أهل السنة، أو أبو عبيدة بعد يوم السقيفة على قول الشيعة، وأياً كان فهذا الكلام مشهور يرويه الناس كافة كما يقول المعتزلي السني ابن أبي الحديد^(٢).

١٠- «اللهم إني أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإني قطعوا رحمي، وصغروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هولي، ثم قالوا: ألا إن في الحق أن تأخذه وفي الحق أن تتركه»^(٣).

(١) نهج البلاغة: ٢٤٦، الخطبة ١٧٢.

(٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد ٩: ٣٠٥.

(٣) نهج البلاغة: ٢٤٦، الخطبة ١٧٢.

١١ - «أما بعد.. فإنه لما قبض الله نبيّه ﷺ قلنا: نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس، لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع في حقنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبيّنا، فصارت الإمرة لغيرنا...».

هذه هي مقدّمة خطبته في المدينة المنورة في أوّل إمارته ولما يمض على إمارته أكثر من شهر^(١)

١٢ - «أما الاستبداد علينا بهذا المقام.. فإنها كانت أثره شحّت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم لله، والمعود إليه القيامة».

قاله في جواب سائل سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقّ به؟

ثم يصل جوابه بما ينقله الى ما هو أولى بالاستنكار، فيقول:

ودع عنك نهباً صيح في حجراته
ولكن حديثاً ما حديث الرواحل
وهلمّ الخطب في ابن أبي سفيان، فلقد أضحكني الدهر بعد
إبكائه...»^(٢).

(١) نهج البلاغة، لابن أبي الحديد ١: ٣٠٧.

(٢) نهج البلاغة: ٢٣١، الخطبة ١٦٢.

في أهل البيت عليهم السلام

مثل ما ظهر هناك من وضوح وتركيز في استعراض حقه خاصة، يظهر هنا في شأن أهل البيت في جملة من كلماته:
 ١ - «اللهم بلى، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة،
 إما ظاهراً مشهوراً، وإما خائفاً مغموراً، لئلا تبطل
 حجج الله وبيئاته»^(١).

يرى ابن أبي الحديد المعتزلي أنّ هذا يكاد يكون
 تصريحاً بمذهب الإمامية^(٢).

٢ - «لا يقاس بآل محمد من هذه الأمة أحد، هم أساس الدين،
 وعماد اليقين.. ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية
 والوراثة...»^(٣).

فبعد ذكر حقّ الولاية، هذا واحد من مواضع يذكر فيها
 الوصية تصريحاً أو تلميحاً^(٤)، ثم هو الموضع الأكثر صراحة
 في نسبة الوصية الى نفسه وأهل البيت مع هذا، فهو الموضع
 الذي أهمله الدكتور محمد عمارة وهو يستقصي هذه

(١) نهج البلاغة: ٤٩٧، قصار الحكم ١٤٧.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٨: ٣٥١، الخطبة ١٤٣.

(٣) نهج البلاغة: ٤٧، الخطبة ٢.

(٤) انظر نهج البلاغة أيضاً الخطبة ٨٨ و ١٨٣.

المفردة في كلام عليّ، أو غفل عنه، لأجل أن يقول: إننا لا نجد في خطب عليّ وكلامه ومراسلاته التي ضمّتها نهج البلاغة وصفه بهذا اللفظ.

هذا كلّه لأجل أن يدعم مقالةً حلّق فيها بدءاً حين نسب كلمة «وصيّ» في الحديث النبوي: «أنت أخي ووصيّ» إلى صنع الشيعة الذين وضعوها بدلاً من كلمة (وزير) ^(١)! مع أنّ الرواية السنيّة للحديث لم تعرف غير كلمة (وصيّ) ^(٢).

٣- «إنّ الأئمة من قريش، غُرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم» ^(٣).

وقد وقفنا من قبل على طائفة من النصوص الصحيحة التي اصطفت بني هاشم من قريش وقدمتهم عليهم، وطائفة من الوقائع وأحداث السيرة التي قدّمت بني هاشم على سواهم، فلا تحتجّ قريش بحجة إلاّ وكان بنو هاشم أولى بها.

٤- «أين تذهبون! وأنى تؤفكون! والأعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يتاه بكم؟!»

(١) الخلافة ونشأة المذاهب الإسلامية، الدكتور محمد عمارة: ٣٣، ١٥٧ -

١٥٨

(٢) معالم التنزيل، البغوي ٤: ٢٧٨، الكامل في التاريخ، ابن الأثير ٢: ٦٤.

(٣) نهج البلاغة، تحقيق الدكتور صبحي الصالح: ٢٠١، الخطبة ١٤٤.

وكيف تعمهون وبينكم عترة نبيكم وهم أئمة الحق، وأعلام الدين، وألسنة الصدق؟! فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش.

أيها الناس، خذوها عن خاتم النبيين ﷺ: إنه يموت من مات ممًا وليس بميت، ويبلى من بلي ممًا وليس ببال^(١).

استنكار لاذع، وأسف على هؤلاء الناس الذين تركوا عترة نبيهم، رغم وضوح الدلائل على لزوم اتباعهم!

٥ - «إنا سنخ أصلاب أصحاب السفينة، وكما نجا في هاتيك من نجا ينجو في هذه من ينجو، ويل رهين لمن تخلف عنه.. وإني فيكم كالكهف لأهل الكهف، وإني فيكم باب حطة، من دخل منه نجا ومن تخلف عنه هلك، حجة من ذي الحجة في حجة الوداع: إني تركت بين أظهركم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»^(٢)

٦ - «انظروا أهل بيت نبيكم، فالزموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم في ردى.. فإن لبدا

(١) نهج البلاغة، صبحي الصالح: ١١٩، الخطبة ٨٧.

(٢) تاريخ يعقوبي ٢: ٢١١-٢١٢.

فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا.. ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا»^(١).

٧ - «.. ألم أعمل فيكم بالثقل الأكبر، وأترك فيكم الثقل الأصغر؟»^(٢).

الثقل الأكبر: القرآن الكريم، والثقل الأصغر هم: الإمام عليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

٨ - «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة» أخرجه أحمد والسيوطي، عن عليّ عليه السلام^(٣).

«المهدي منّا، من ولد فاطمة» أخرجه السيوطي عن عليّ عليه السلام^(٤).

وهكذا تقسّمت كلمات علي هذه بين حديث نبويّ بحرفه أو بمضمونه، وبين وصف أو تقويم لحدثٍ تاريخيّ حاسم، وليس في هذا كلّه على الإطلاق ما يشدّد عن وقائع التاريخ في صغيرة ولا كبيرة.

(١) نهج البلاغة: ١٤٣، الخطبة ٩٧.

(٢) نهج البلاغة: ١١٩، الخطبة ٨٧.

(٣) مسند أحمد ١: ٨٤، الجامع الصغير ٢: ٦٧٢ ح ٩٢٤٣.

(٤) مسند فاطمة، السيوطي: ح ٢٢٤/٩٤.

وخلاصة موقف الإمام علي عليه السلام و يقينه بحقه في الخلافة فقد كان يقيناً من موقعه الممتاز عند الرسول صلى الله عليه وسلم ومن حياته الخالصة في الإسلام، فلقد كان في حياة الرسول يقول: «إن الله تعالى يقول: ﴿أَفْإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾» (١) والله لا نقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات أو قُتل لأقاتلنَّ على ما قاتل عليه حتى أموت، والله إنِّي لأخوه ووليّه وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحقَّ به مني» (٢)!

وهو القائل: «فلما مضى صلى الله عليه وسلم تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يُلقى في روعي ولا يخطر ببالي أن العرب تُزعج هذا الأمر من بعده عن أهل بيته! ولا أنهم مُنحوه عني من بعده! فما راعني إلا انثيال الناس على فلان يبايعونه...» (٣).
هكذا إذاً «أراده حقاً يطلبه الناس، ولا يسبقهم هو الى طلبه» (٤).

(١) آل عمران: ١٤٤.

(٢) المستدرک ٣: ١٢٦، مجمع الزوائد ٩: ١٣٤، قال: رجاله رجال الصحيح، وقد جادل فيه بعض متابعي المذهب، لا قدحاً في إسناده!

(٣) نهج البلاغة: ٤٥١، الكتاب ٦٢ في كتابه لأهل مصر.

(٤) فاطمة الزهراء والفاطميون، عباس محمود العقاد، المجلد الثاني من المجموعة الكاملة: ٣٢٦.

حول بيعة الإمام علي عليه السلام للثلاثة

وأشكلوا على بيعة الإمام علي عليه السلام للثلاثة - أبي بكر وعمر وعثمان - وزعموا أنه لا يجاب عن تلك البيعة بتوخي المصلحة، أو بالتقية، أو بالإكراه، فكل ذلك يؤدي إلى انتقاص في حق سيدنا الإمام علي عليه السلام.
فإن مسألة الإكراه على البيعة، وعدم مبادرته إليها بنفسه، قد تناقلها أهل التواريخ والسير.

أخرج البخاري: «أن علياً امتنع عن البيعة لمدة ستة أشهر حتى توفيت فاطمة الزهراء عليها السلام»^(١).

وفي خطبة للإمام علي عليه السلام جاء ما يبين بوضوح أسباب بيعته، ويفصح عن سرّها فلا يبقى تأويل لمتأول؛ فهو يقول:
أ- «وايم الله لولا مخافة الفرقة، وأن يعود الكفر ويبور الدين، لغيرنا ذلك، فصبرنا على بعض الألم»^(٢).

(١) صحيح البخاري ٢٨٨:٥ وتاريخ الطبري ٢:٢٣٤. عن الزهري، تكريماً للزهراء وتوهيناً لعلي عليه السلام إلا لخاطرها، ولا يصح، وإنما بايع دفعاً لفتنة الردة بشفاعة عثمان، وللعلل والعوامل والأسباب التالي ذكرها عنه عليه السلام، وليس لاضطراره لفقد فاطمة عليها السلام.

(٢) نهج السعادة ١:٢٤٨ للشيخ المحمدي.

ب - وقال عليه السلام في نهج البلاغة: «فنظرتُ، فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي، فظننتُ بهم عن الموت، وأغضيتُ على القذئ وشربتُ على الشجا، وصبرتُ على أخذ الكظم وعلى أمرٍ من طعم العلقم»^(١).

فهل يمكن أن يُؤتى ببيان أوضح من هذا؟! وإذا، فما وجه الانتقاص بعد هذا التذمر والشكوى؟ وهو عليه السلام أعلم بالحال والمآل.

نعم، لو لم يحتج عليهم، وكان قد خرج الى السقيفة يسعى تاركاً جسد الرسول الحبيب وشفق على أيديهم فوراً لكان ثمة وجه لمثل هذا الاحتجاج.

فإذا ثبت من خلال سيرة علي بن أبي طالب عليه السلام بأنه قد هاجم نظرية الشورى وصرح بعدم شرعيتها، وصرح بالإكراه في بيعته للخلفاء الثلاثة لم تكن لبيعته أية دلالة على مشروعية خلافتهم كما هو ثابت من تصريحاته عليه السلام.

ثم إنه قد بين علي أنه الأولي بالخلافة من غيره، فهل يمكن لنا أن نقول بأن شرعية الخلافة له من باب أن علياً أولي

(١) نهج البلاغة، ضبط الدكتور صبحي الصالح: ٦٨ الخطبة ٢٦.

بالخلافة أولوية تفضيل لأولوية اختصاص ؟
 هذا الرأي مدفوع بالنص وبكلمات علي عليه السلام حين قال:
 «بايع الناس أبا بكر وأنا أولى بهم مني بقميصي هذا» والذي
 معناه أنها أولوية اختصاص لا أولوية تفضيل، إذ لا معنى
 لمقارنته عليه السلام بين أولويته بالأمر وألويته بقميصه غير
 الاختصاص، فإنه مما لا شك فيه أن أولويته بقميصه هي
 أولوية اختصاص لأنه مالكة، وهو عليه السلام يقول إن أولويته
 بالناس أشد وأكد من أولويته بقميصه. وكذلك قوله عليه السلام:
 «...وظفقت أرتأي بين أن أصول بيدٍ جذاً أو أصبر على طخية
 عمياء يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير ويكدر فيها مؤمن
 حتى يلقي ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي
 العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراثي نهبا»^(١).
 ومعناه: أخذت أختير نفسي بين أن أصول بقوة غير كافية
 كما في قوله عليه السلام: «فلم أجد غير أهل بيتي فظننت بهم عن

(١) بحار الأنوار ٣١٣:٢٨، نقلاً عن شرح نهج البلاغة لابن أبي
 الحديد ١٠١:١٥١ بل المصادر السابقة.

الموت». فلو توفرت له القوة الكافية لقاتل أهل السقيفة وهو المعروف عنه من قوله عليه السلام: «لو وجدت أربعين ذوي عزم لناهضت القوم».

إنّ هذا الموقف من علي عليه السلام لا ينسجم مع فكرة أولوية التفضيل بل ينسجم مع فكرة أولوية الاختصاص. وكذلك قوله عليه السلام: «أو أصبر على طخية عمياء...» فإن معناه أن الذي حصل لم يكن مجرد غصب سلطة دنيوية وحسب، بل كان ذلك بداية انقلاب فكري وضلالة تعم الأمة، وهو ما أكّده عليه السلام بعد مقتل عثمان حين جاءوه يطلبون البيعة له: «دعوني فإن المحجة قد أغامت والحجة قد تنكرت»^(١) وقوله: «وإني لآخشي عليكم أن تكونوا في فترة وقد كانت أمور مضت ملتم فيها ميلاً كنتم فيها عندي غير محمودين»^{(٢)(٣)}.

(١) نهج البلاغة، صبحي صالح: ١٣٦، الخطبة ٩٢.

(٢) نهج البلاغة صبحي صالح ٢: ٢٥٦، الخطبة ١٧٨.

(٣) راجع شبهات وردود ٣: ٤٧.

الشواهد التاريخية على صحة نظرية النص

والشواهد في حياة النبي ﷺ وعلي عليه السلام على أن النبي كان يعد علياً إعداداً رسالياً خاصاً كثيرة جداً، فقد كان يبدأه النبي ﷺ بالعطاء الفكري إذا استنفد أسئلته، ويختلي به الساعات الطوال في الليل والنهار، يفتح عينيه على مفاهيم الرسالة ومشاكل الطريق إلى آخر يوم من حياته الشريفة.

روى النسائي^(١) بسنده عن أبي إسحاق، قال: سألت قثم بن العباس، كيف ورث علي عليه السلام رسول الله ﷺ؟ قال: لأنه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً.

وروى أيضاً^(٢) عن علي عليه السلام قال: «كنت إذا سألت أعطيت وإذا سكتت ابتديت».

(١) الخصائص: ٩١، الشواهد على سلوك النبي ﷺ لطريق النص، تحقيق الجويني طبعة دار الكتب العلمية، ورواه أيضاً الحاكم في المستدرک ٣: ١٣٦.

(٢) الخصائص: ٩٨ والمستدرک ٣: ١٣٥.

وروى أبو نعيم في حلية الأولياء عن ابن عباس أنه قال:
«كنا نتحدث أن النبي ﷺ عهد إلى علي سبعين عهداً لم
يعهدوا إلى غيره»^(١).

وروى النسائي عن علي عليه السلام أنه قال: «كانت لي منزلة من
رسول الله ﷺ لم تكن لأحد من الخلائق فكنت آتية كل سحر
فأقول: السلام عليك يا نبي الله، فإن تنحنح انصرفت إلى أهلي وإلا
دخلت عليه»^(٢).

وعنه أيضاً قوله عليه السلام: «كان لي من النبي مدخلان مدخل
بالليل ومدخل بالنهار»^(٣).

وقد انعكس هذا الإعداد الخاص لعلي عليه السلام من قبل
النبي ﷺ حين كان علي عليه السلام هو المفزع والمرجع لحل أي
مشكلة يستعصي حلها على القيادة الحاكمة وقتئذٍ، ولانعرف
في تاريخ التجربة الإسلامية على عهد علي عليه السلام واقعة واحدة
رجع فيها الإمام عليه السلام إلى غيره يتعرف على حكم الإسلام

(١) حلية الأولياء ١: ٦٨.

(٢) الخصائص: ٩٧ تحقيق الجويني ط. دار الكتب العلمية.

(٣) المصدر السابق: ٩٦.

وطريقة علاجه للموقف، بينما نعرف في التاريخ عشرات الوقائع التي رجع فيها الخلفاء الى علي عليه السلام رغم تحفظاتهم في هذا الموضوع.

أما الشواهد على إعلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تخطيطه في علي وأهل بيته عليهم السلام فهي كثيرة وفي مناسبات متعددة، كحديث الدار وحديث الثقلين وحديث المنزلة وحديث الغدير وعشرات النصوص النبوية الأخرى^(١).

الأدلة الروائية لإثبات نظرية النصّ

وإذا ثبت أن نظرية النص هي الطريق الوحيد الإلهي الشرعي الذي قام بتثبيته الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أثناء حياته من الناحية التاريخية.

وأن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قد رفض كل الصيغ

(١) راجع صحيح الترمذي ٥: ٢٩٧ سنن ابن ماجه ١: ٤٤، ح ١١٩، حلية الأولياء ١: ٦٣، الكشاف للزمخشري ١: ٦٤٩، تاريخ دمشق ٢: ٤٧٦، ح ٩٩٦ و ٩٩٧، شواهد التنزيل ١: ١٦١، ح ٢١٦ الى ح ٢٣٩، مجمع الزوائد ٩: ١١١، الصواعق المحرقة: ١٠١، ١٣٥، ١٣٦، مسند أحمد ٣: ٧ و ٢٦.

والبدائل الدخيلة على الإسلام غير النص، وقام من الناحية العملية بالدفاع عن نظرية النص، بقي أن نسأل عن الأدلة النقلية التي تثبت بأن الرسول ﷺ قد أوصى لعلي عليه السلام من بعده بالخلافة، كما أوصى الإمام علي عليه السلام هو الآخر بالخلافة للأئمة المعصومين من ولده.

إن الشيعة الإمامية يعتقدون بإمامة علي بن أبي طالب وابنيه الحسن والحسين وتسعة أئمة من أولاد الحسين عليه السلام وإمامة هؤلاء وردت بالنص عن رسول الله ﷺ وبنص كل إمام على الإمام الذي بعده. والنصوص النبوية الواردة عليها تنقسم الى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يحدد مرجعية أهل البيت من دون نص على أسمائهم؛ مثل حديث الثقلين وحديث السفينة، وهما متواتران من طرق الشيعة والسنة.

النوع الثاني: ما يحدد عدد الخلفاء والأئمة بأنهم اثنا عشر وأنهم من قريش أو أنهم من هاشم. ومن الواضح انطباق هذا العدد على أئمة أهل البيت ولا يواجهه أي اشكال بخلاف تطبيقه على غيرهم.

النوع الثالث: النص على أسماء الأئمة الاثني عشر من طرق الشيعة والسنة.

أمّا ما ورد بخصوص النوع الأوّل:
 فقد روى الترمذي عن جابر، أنه قال:
 رأيت رسول الله ﷺ في حجته يوم عرفة وهو على
 ناقته القصواء يخطب، فسمعتة يقول:
 «يا أيها الناس إني قد تركت فيكم، ما إن أخذتم به لن تضلوا،
 كتاب الله وعترتي أهل بيتي».
 قال الترمذي: وفي الباب عن أبي سعيد وزيد بن أرقم
 وحذيفة ابن أسيد^(١).
 وفي صحيح مسلم ومسنند أحمد وسنن الدارمي والبيهقي
 وغيرهما واللفظ للأول، عن زيد بن أرقم قال:
 إن رسول الله قام خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكة
 والمدينة... ثم قال:
 «ألا يا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي
 فأجيب، وإني تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى
 والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي»^(٢).

(١) الترمذي ٦٢١:٥ باب مناقب بيت النبي، وراجع كنز العمال ٤٨:١.

(٢) صحيح مسلم باب فضائل علي بن أبي طالب ومسنند أحمد ٤:٣٦٦
 وسنن الدارمي ٢:٤٣١ باختصار وسنن البيهقي ٢:١٤٨ و ٧:٣٠ منه
 باختلاف يسير، والطحاوي في مشكل الآثار ٤:٣٦٨.

وفي سنن الترمذي ومسند أحمد واللفظ للأول: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١).

ومن النصوص التي وردت من هذا النوع حديث السفينة.

قال رسول الله ﷺ: «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق»^(٢).

ويرى فريق من العلماء أن أهل البيت إنما هم الخمسة الكرام البررة: سيدنا رسول الله ﷺ والإمام علي والسيدة فاطمة الزهراء والحسن والحسين عليهما السلام.

وقد قال بهذا الرأي كثير من الصحابة، قاله أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، ووائلة بن الأسقع، وأم المؤمنين أم سلمة وعائشة، وابن أبي سلمة - ربيب النبي ﷺ - وسعد بن أبي وقاص وغيرهم.

(١) الترمذي ٦٢٢:٥ وأسد الغابة ١٢:٢ في ترجمة الإمام الحسن، والدر المنثور في تفسير آية المودة في سورة الشورى.

(٢) الحاكم في المستدرک ١٥١:٣.

وقال به جماعة من أهل التفسير والحديث، منهم الفخر الرازي في التفسير الكبير، والزمخشري في الكشاف، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والشوكاني في فتح القدير، والطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن، والسيوطي في الدر المنثور، وابن حجر العسقلاني في الإصابة، والحاكم في المستدرک، والذهبي في تلخيصه، والإمام أحمد بن حنبل في المسند.

ولعل هذا الرأي أقرب إلى الصواب، بل أرجح الآراء وذلك لما يلي.

روى مسلم في صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله ﷺ فلن أسبّه، لئن تكون لي واحدة منهن، أحب إليّ من حُمُر النعم.

سمعت رسول الله ﷺ يقول له - وقد خلّفه في بعض مغازيه - فقال له علي: خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له الرسول ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي.

وسمعه يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها، فقال: أدعولي علياً، فأتي به أرمم فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهلي»^(١).

ورواه الترمذي في صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال: لما أنزل الله هذه الآية ﴿ندع أبناءنا وأبناءكم﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي^(٢).

ورواه الحاكم في المستدرک^(٣) والبيهقي في السنن^(٤). ويقول صاحب الكشاف: لا دليل أقوى من هذا على فضل أصحاب الكساء، وهم علي وفاطمة والحسن والحسين، لأنها لما نزلت (آية المباهلة)^(٥) دعاهم ﷺ

(١) صحيح مسلم ١٧٥:١٥-١٧٦.

(٢) صحيح الترمذي ١٦٦:٢.

(٣) المستدرک للحاكم ١٥٠:٣.

(٤) سنن البيهقي ٦٣:٧.

(٥) آل عمران: ٦١.

فاحتضن الحسين، وأخذ بيد الحسن، ومشت فاطمة خلفه، وعلي خلفها، فعلم أنهم المراد من الآية، وأن أولاد فاطمة وذريتهم يسمون أبناءه، وينسبون إليه نسبة صحيحة، نافعة في الدنيا والآخرة^(١).

وروى الإمام أحمد في الفضائل بسنده عن شداد أبي عمار، قال: دخلت على وائلة بن الأسقع، وعنده قوم فذكروا علياً فشموه فشمته معهم، فلما قاموا قال لي: لم شتمت هذا الرجل؟ قلت: رأيت القوم شتموه فشمته معهم، فقال: ألا أخبرك بما رأيت من رسول الله ﷺ؟ قلت: بلى، فقال: أتيت فاطمة أسألها عن علي، فقالت: توجه إلى رسول الله ﷺ فجلست انتظره حتى جاء رسول الله ﷺ ومعه علي وحسن وحسين أخذ كل واحد منهما بيده حتى دخل فأدنى علياً وفاطمة فأجلسهما بين يديه، وأجلس حسناً وحسيناً كل واحد منهما على فخذه ثم لف عليهم ثوبه - أو قال كساء - ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل

(١) تفسير الكشاف للزمخشري ١: ١٤٧-١٤٨.

بيتي، وأهل بيتي أحق»^(١).

ورواه الإمام الطبري في التفسير^(٢) والترمذي في صحيحه^(٣) والسيوطي في الدر المنثور^(٤) ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد^(٥) والحاكم في المستدرک^(٦) وأحمد في المسند^(٧).

وأما ما ورد بخصوص النوع الثاني:

ما نصّ فيه الرسول على عدد الأئمة وأَنَّهُم اثنا عشر. لقد أخبر الرسول ﷺ أن عدد الأئمة الذين يلون من بعده اثنا عشر إماماً وخليفة من بعده، كما روى عنه ذلك أصحاب الصحاح والمسانيد الآتية:

١- روى مسلم عن جابر بن سمرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم

(١) الإمام أحمد بن حنبل: كتاب فضائل الصحابة ٢: ٥٥٧-٥٧٨.

(٢) تفسير الطبري ٥: ٢٢-٦.

(٣) صحيح الترمذي ٥: ٣٥١-٦٦٣.

(٤) تفسير الدر المنثور ٥: ١٩٨.

(٥) مجمع الزوائد ٩: ١٦٦.

(٦) المستدرک للحاكم ٣: ١٤٧.

(٧) مسند الإمام أحمد ٤: ١٠٧.

اثنا عشر خليفة كلهم من قريش».

وفي رواية تكلم النبي ﷺ بكلمة خفيت عليّ ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله ﷺ؟ فقال: «كلهم من قريش»^(١).

وفي رواية قال: «كلهم من بني هاشم»^(٢).

وروى أحمد والحاكم واللفظ للأول عن مسروق قال: كنا جلوساً ليلة عند عبدالله (ابن مسعود) يقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله ﷺ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبدالله: ما سألتني عن هذا أحد منذ قدمت العراق قبلك!

قال: سألتاه فقال: «اثنا عشر، عدّة نقيب بني اسرائيل»^(٣).

(١) فتح الباري: ١٨١/١٣، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف ومستدرك الصحيحين: ٦١٧/٣.

(٢) ينابيع المودة: ٣ الباب ٧٧.

(٣) مسند أحمد ١: ٣٩٨ و ٤٠٦ وفتح الباري ١٦: ٣٣٩ ومجمع الزوائد ٥: ١٩٠ والصواعق المحرقة: ١٢ وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٠ والجامع الصغير للسيوطي ١: ٧٥ وكنز العمال ١٣: ٢٧ وفيض التقدیر في شرح الجامع الصغير للمناوي ٢: ٤٥٨ وابن كثير في تاريخه ٦: ٢٤٨.

حيرتهم في تفسير الحديث

لقد حار علماء مدرسة الخلفاء في بيان المقصود من
الاثني عشر في الروايات المذكورة وتضاربت أقوالهم.

فقد قال ابن العربي في شرح سنن الترمذي:

فعددنا بعد رسول الله ﷺ اثني عشر أميراً فوجدنا أبا
بكر، عمر، عثمان، علياً، الحسن، معاوية، يزيد، معاوية بن
يزيد، مروان بن الحكم، عبد الملك بن مروان، الوليد،
سليمان، عمر ابن عبدالعزيز، يزيد بن عبد الملك، مروان بن
محمد بن مروان، السفاح....

ثم عدّ بعده سبعا وعشرين خليفة من العباسيين الى
عصره، ثم قال:

وإذا عددنا منهم اثني عشر، انتهى العدد بالصورة الى
سليمان، وإذا عددناهم بالمعنى كان معنا منهم خمسة، الخلفاء
الأربعة وعمر ابن عبدالعزيز ولم أعلم للحديث معنى (١).
وقال القاضي عياض في جواب من قال: إنه ولي أكثر من
هذا العدد:

(١) شرح ابن العربي على سنن الترمذي ٩: ٦٨ - ٦٩.

هذا اعتراض باطل، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقل: لا يلي إلا اثنا عشر، وقد ولي هذا العدد، ولا يمنع ذلك من الزيادة عليهم^(١).

ونقل السيوطي الجواب فقال:

إن المراد وجود اثني عشر خليفة في جميع مدة الإسلام الى القيامة يعملون بالحق وإن لم يتوالوا^(٢).

وفي فتح الباري:

وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ولا بد من تمام العدة قبل قيام الساعة^(٣).

وقال ابن الجوزي:

وعلى هذا فالمراد من «ثم يكون الهرج»: وهي الفتن المؤذنة بقيام الساعة من خروج الدجال وما بعده^(٤).

(١) شرح النووي على مسلم ١٢: ٢٠١ - ٢٠٢. وفتح الباري ١٦: ٣٣٩،

واللفظ منه وكثره في ص: ٣٤١.

(٢) تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٢.

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٢.

(٤) المصدر السابق.

قال السيوطي:

وقد وجد من الاثني عشر الخلفاء الأربعة والحسن
ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز، هؤلاء ثمانية،
ويحتمل أن يضم إليهم المهديّ العباسي ، لأنه في العباسيين
كعمر بن عبدالعزيز في الأمويين، والطاهر العباسي أيضاً لما
أوتيه من العدل ويبقى الاثنان المنتظران أحدهما المهدي
لأنه من أهل البيت^(١).

وقيل: المراد أن يكون الاثنا عشر في مدّة عزّة الخلافة
وقوة الإسلام واستقامة أموره، ممّن يعزّ الإسلام في زمنه،
ويجتمع المسلمون عليه^(٢).

وقال البيهقي: وقد وجد هذا العدد بالصفة المذكورة الى
وقت الوليد بن يزيد بن عبد الملك، ثم وقع الهرج والفتنة
العظيمة، ثم ظهر ملك العباسية، وإنما يزيدون على العدد

(١) الصواعق المحرقة: ١٩ وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٢. وعلى هذا

يكون لأتباع مدرسة الخلفاء، إمامان منتظران أحدهما المهدي.

(٢) أشار إليه النووي في شرح مسلم ١٢: ٢٠٢ - ٢٠٣. والسيوطي في

تاريخ الخلفاء: ١٠.

المذكور في الخبر، إذا تركت الصفة المذكورة فيه، أو عدّ منهم من كان بعد الهرج المذكور^(١).

وقالوا: والذين اجتمعوا عليه: الخلفاء الثلاثة، ثم عليّ إلى أن وقع أمر الحكمين في صفين فتسمّى معاوية يومئذ بالخلافة، ثم اجتمعوا على معاوية عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينتظم للحسين أمرٌ بل قتل قبل ذلك، ثمّ لَمّا مات يزيد اختلفوا إلى أن اجتمعوا على عبدالملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة: الوليد، ثمّ سليمان، ثم يزيد، ثم هشام، وتخلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبدالعزيز، والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبدالملك اجتمع الناس عليه بعد هشام وتولى أربع سنين^(٢).

بناءً على هذا فإنّ خلافة هؤلاء الاثني عشر كانت صحيحة لإجماع المسلمين عليهم، وكان الرسول قد بشر المسلمين بخلافتهم له في حمل الإسلام إلى الناس.

(١) نقله ابن كثير في تاريخه ٦: ٢٤٩ عن البيهقي.

(٢) تاريخ الخلفاء: ١١، والصواعق المحرقة: ١٩، وفتح الباري ١٦: ٣٤١.

قال ابن حجر عن هذا الوجه: إنّه أرجح الوجوه.
وقال ابن كثير: إنّ الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه
جماعة، من أن المراد بالخلفاء الاثني عشر المذكورين في
هذا الحديث هم المتتابعون الى زمن الوليد بن يزيد بن
عبد الملك الفاسق الذي قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد فإنّه
مسلك فيه نظر، وبيان ذلك أنّ الخلفاء الى زمن الوليد بن يزيد
هذا أكثر من اثني عشر على كل تقدير، وبرهانه أنّ الخلفاء
الأربعة، أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ خلافتهم محقّقة... ثم
بعدهم الحسن بن عليّ كما وقع عليه السلام لأنّ عليّاً أوصى إليه،
وبايعه أهل العراق... حتى اصطلح هو ومعاوية.. ثم ابنه يزيد
بن معاوية، ثم ابنه معاوية بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثم
ابنه عبد الملك بن مروان، ثم ابنه الوليد بن عبد الملك، ثم
سليمان ابن عبد الملك، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد بن
عبد الملك، ثم هشام بن عبد الملك، فهؤلاء خمسة عشر، ثم
الوليد بن يزيد بن عبد الملك، فإن اعتبرنا ولاية ابن الزبير
قبل عبد الملك صاروا ستة عشر، وعلى كلّ تقدير فهم اثنا
عشر قبل عمر بن عبد العزيز، وعلى هذا التقدير يدخل في
الاثني عشر يزيد بن معاوية ويخرج منهم عمر بن

عبدالعزیز، الذي أطبق الأئمة على شكره وعلى مدحه وعدّوه من الخلفاء الراشدين، وأجمع الناس قاطبة على عدله، وأن أتمامه كانت من أعدل الأيام حتى الرفضة يعترفون بذلك، فإن قال: أنا لا أعتبر إلا من اجتمعت الأمة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعدّ علي بن أبي طالب ولا ابنه، لأن الناس لم يجتمعوا عليهما وذلك أن أهل الشام بكما لهم لم يبايعوهما.

وذكر: أن بعضهم عدّ معاوية وابنه يزيد وابن ابنه معاوية بن يزيد، ولم يقيد بأيام مروان ولا ابن الزبير، لأن الأمة لم تجتمع على واحد منهما، فعلى هذا نقول في مسلكه هذا عادة للخلفاء الثلاثة، ثم معاوية، ثم يزيد، ثم عبد الملك، ثم الوليد بن سليمان، ثم عمر بن عبد العزيز، ثم يزيد، ثم هشام، فهؤلاء عشرة، ثم من بعدهم الوليد ابن يزيد بن عبد الملك الفاسق، ويلزمه منه إخراج عليّ وابنه الحسن، وهو خلاف ما نصّ عليه أئمة السنّة بل والشيعة^(١).

ونقل ابن الجوزي في كشف المشكل وجهين في

الجواب:

(١) تاريخ ابن كثير ٦: ٢٤٩ - ٢٥٠.

أولاً: أنه ﷺ أشار في حديثه الى ما يكون بعده وبعد أصحابه، وأنّ حكم أصحابه مرتبط بحكمه، فأخبر عن الولايات الواقعة بعدهم، فكأنّه أشار بذلك الى عدد الخلفاء من بني أمية، وكأنّ قوله: «لا يزال الدين» أي الولاية الى أن يلي اثنا عشر خليفة، ثم ينتقل الى صفة أخرى أشد من الأولى، وأول بني أمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار، وعدّتهم ثلاثة عشر، ولا يعدّ عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير لكونهم صحابة، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبته، أو لأنه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على عبدالله بن الزبير، صحّت العدة، وعند خروج الخلافة من بني أمية وقعت الفتن العظيمة والملاحم الكثيرة حتى استقرّت دولة بني العباس، فتغيّرت الأحوال عمّا كانت عليه تغييراً بيناً.

وقد ردّ ابن حجر في فتح الباري على هذا الاستدلال^(١).
ثانياً: ونقل ابن الجوزي عن الجزء الذي جمعه أبو الحسين بن المنادي في المهدي، وأنّه قال: يحتمل أن يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان، فقد وجدت في

(١) فتح الباري ١٣: ١٨٣، عن ابن الجوزي في كتابه (كشف المشكل).

كتاب دانيال: إذا مات المهدي، ملك بعده خمسة رجال من ولد السبط الأكبر، ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصي آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً كل واحد منهم إمام مهدي، قال: وفي رواية... ثم يلي الأمر بعده اثنا عشر رجلاً: ستة من ولد الحسن، وخمسة من ولد الحسين، وآخر من غيرهم، ثم يموت فيفسد الزمان.

علّق ابن حجر على الحديث الأخير في صواعقه وقال:
إنّ هذه الرواية واهية جداً فلا يعول عليها^(١).

وقال قوم: يغلب على الظنّ أنّه عليه الصلاة والسلام أخبر - في هذا الحديث - بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً، ولو أراد غير هذا لقال: يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلما أعراهم عن الخبر عرفنا أنّه أراد أنّهم يكونون في زمن واحد...^(٢).

(١) فتح الباري ١٣: ١٨٤، والصواعق المحرقة لابن حجر: ١٩.

(٢) فتح الباري ١٦: ٣٣٨.

قالوا: وقد وقع في المئة الخامسة، فإنه كان في الأندلس وحدها ستة أنفس كلهم يتسمى بالخلافة، ومعهم صاحب مصر والعباسية ببغداد الى من كان يدعي الخلافة في أقطار الأرض من العلوية والخورج^(١).

قال ابن حجر: وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا مختصرة...^(٢).

إن وجودهم في عصر واحد يوجد عين الافتراق فلا يصح أن يكون المراد^(٣).

هكذا لم يتفقوا على رأي في تفسير الروايات السابقة، ثم إنهم أهملوا إيراد الروايات التي ذكر الرسول ﷺ فيها أسماء الأئمة الاثني عشر لأنها كانت تخالف سياسة الحكم في مدرسة الخلفاء مدى القرون. وخرّجها المحدثون في مدرسة أهل البيت في تأليفهم بسندهم الى أبرار الصحابة عن

(١) شرح النووي ١٢:٢٠٢، وفتح الباري ١٦:٣٣٩، واللفظ للأخير.

(٢) فتح الباري ١٣:١٨٢.

(٣) فتح الباري ١٣:١٨٣.

رسول الله ﷺ» (١).

وما ورد بخصوص النوع الثالث:

عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام قال: إن جبرائيل عليه السلام نزل على محمد ﷺ فقال له: يا محمد، إن الله يبشرك بمولود يولد من فاطمة تقتله أمتك من بعدك، فقال: يا جبرائيل، وعلى ربي السلام لا حاجة لي في مولود يولد من فاطمة تقتله أمتي من بعدي، فعرج ثم هبط عليه فقال له مثل ذلك، فقال: يا جبرائيل، وعلى ربي السلام لا حاجة لي في مولود يولد من فاطمة تقتله أمتي من بعدي، فعرج جبرائيل عليه السلام إلى السماء ثم هبط، فقال: يا محمد، إن ربك يقرئك السلام ويبشرك أنه جاعل في ذريته الإمامة والولاية والوصية، فقال: قد رضيت ثم أرسل إلى فاطمة، إن الله يبشرك بمولود يولد لك، تقتله أمتي من بعدي فأرسلت إليه لا حاجة لي في مولود (مني) تقتله أمتك من بعدك، فأرسل إليها إن الله قد جعل في ذريته الإمامة والولاية والوصية فأرسلت إليه إنني قد رضيت فحملته كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلاثون شهراً حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في

(١) معالم المدرستين ١: ٥٤١-٥٤٦.

ذريتي ﴿١﴾ فلولا أنه قال: اصلح لي في ذريتي لكانت ذريته
كلهم أئمة (٢).
والشيعة تعتقد أن كل إمام نص على الإمام الذي يأتي
بعده (٣).

الإشارة الى الأئمة الاثني عشر برواية مدرسة الخلفاء

١ - الجويني (٤) عن عبدالله بن عباس قال: قال رسول
الله ﷺ: «أنا سيد النبيين وعلي بن أبي طالب سيد الوصيين،
وأن أوصيائي بعدي اثنا عشر أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم
المهدي».

٢ - عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «إن خلفائي
وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثني عشر أولهم أخي
وآخرهم ولدي».

(١) الاحقاف: ١٥.

(٢) أصول الكافي ١: ٤٦٥.

(٣) أصول الكافي ١: ٢٨٦، كتاب الحجّة باب ما نصّ الله ورسوله على
الأئمة وائبات الهداة لمحمد بن الحسن الحر العاملي.

(٤) قال الذهبي في ترجمة شيوخه بتذكرة الحفاظ ٥: ١٥٠ الإمام المحدث
الأوحد الأكمل، فخر الإسلام صدر الدين ابراهيم بن محمد بن حمويه
الجويني الشافعي شيخ الصوفية وكان شديد الاعتناء بالرواية.

قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟

قال: علي بن أبي طالب.

قيل: فمن ولدك؟

قال: المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، والذي بعثني بالحق بشيراً ونذيراً لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه ولدي المهدي فينزل روح الله عيسى بن مريم فيصلي خلفه وتشرق الأرض بنور ربها ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب».

٣- الجويني - أيضاً - بسنده قال: سمعت رسول الله ﷺ

يقول: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون»^(١).

(١) الأحاديث: ١ و ٢ و ٣ وردت في فرائد السمطين ٢: ٣١٢.

الخلاصة

لم يخلق الإنسان عبثاً وإنما خلق لأجل العبادة والهداية. والنبوة تكفلت الإنذار والتبليغ، وأما الإمامة فقد تكفلت هداية الإنسان نحو تحقق الهداية والأخذ بيد الإنسان لتطبيقها خارجاً.

ولا يمكن معرفة النبوة إلا بالوحي والمعجزة، ولا تعرف الإمامة إلا بالنص الذي يكشف بدوره عن المعصوم. والبيعة للإمام صاحب الولاية ليست مثبتة عن وجوب الطاعة له كإمام منصوص عليه بالولاية، كما أنها لا تثبت امامته وخلافته.

وأما الشورى فليس بديلاً عن النصّ أيضاً، كما لا تلزم الإمام المعصوم بقراراتها.

وقد عمل الرسول ﷺ في حياته لترسيخ نظرية النص حيث لم يثبت التاريخ بأن لرسول الله ﷺ عمل يذكر دون النص.

وأما الإمام عليّ عليه السلام فكان عمله ونشاطه ومواقفه مع نظرية النص حيث نجده قد استنكر البدائل الأخرى المعارضة لها.

وأخيراً نجد الأدلة الروائية عند الطائفتين تثبت بأن
الخلافة والإمامة لاثني عشر إماماً بنص رسول الله أولهم علي
بن أبي طالب وآخرهم الإمام المهدي عليه السلام وبهذا تكون
نظرية النص هي الطريق الشرعي الوحيد الذي يحقق العبادة
والهداية.

الفهرس

٧	كلمة المجمع العالمي لأهل البيت <small>عليهم السلام</small>
١١	الإمامة والنص
١٥	نقطة الخلاف عند تناول الإمامة في المدرستين
١٩	العلاقة بين العصمة والنص
٢٣	نظرية النص ومبدأ الشورى
٤٦	العلاقة بين البيعة والنص
٤٩	الرسول يعمل لتركيذ نظرية النص
٥٦	الطرق المحتملة والواقع التاريخي
٦١	نظرية النص في حديث الإمام علي وأهل البيت <small>عليهم السلام</small> ...
٧٤	في أهل البيت <small>عليهم السلام</small>
٧٩	حول بيعة الإمام علي <small>عليه السلام</small> للثلاثة
٨٣	الشواهد التاريخية على صحة نظرية النص
٨٥	الأدلة الروائية لإثبات نظرية النص
٩٤	حيرتهم في تفسير الحديث
١٠٤	الإشارة إلى الأئمة الاثني عشر برواية مدرسة الخلفاء
١٠٦	الخلاصة
١٠٩	الفهرس